جامعـة الجـزائر 03

كليـة العلـوم السياسيـة و العلاقات الدوليـة

قسم التنظيـم السياسـي و الإداري

السيـاسـة الخارجيـة من منـظـور التنمية

مطبوعة

من إعداد: د. سليمـان أعراج

الفهـــرس

مقدمـــــة

✓ ***المحور الأول : السياسة الخارجية من منظور التنمية***

أولا – مفهوم السياسة الخارجية:

ثانيا – أدوات السياسة الخارجية:

ثالثا – أولويات السياسة الخارجية:

رابعا – مقدرات القوةِ الوطنية:

خامسا – العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية:

سادسا – منظورات التفاعل بين السياسة الخارجية والتنمية:

سابعا – التوجهات السياسية المؤثرة على مسارات التنمية:

ثامنا – أهداف السياسة الخارجية في إطار النسق التنموي:

تاسعا – الدبلوماسية الاقتصادية:

✓ ***المحور الثاني : الدبلوماسية الاقتصادية: تفاعل السياسة الخارجية مع التنمية***

- الدبلوماسية الاقتصادية وبعض المفاهيم المتشابهة
  - الدبلوماسية التجارية Trade Diplomacy:
  - الدبلوماسية التجارية Commercial diplomacy:
- عناصر الدبلوماسية الاقتصادية
- نماذج في الدبلوماسية الاقتصادية:
- النموذج الثلاثي للدبلوماسية الاقتصادية:
- نموذج الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الزوايا:
- نموذج الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة لـ "Bayne" و "Woolcock":
- وسائل تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية:

- ✓ **السياسة الخارجية للدول الكبرى : الصين أنموذجا**
- ✓ **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية**
- ✓ **تأثير المتغيرات البيئية في صناعة القرار**
- ✓ **تأثير البيئة الخارجية:**
- ✓ **البيئة السيكولوجية و أثرها على صناعة القرار:**
- ✓ **خاصية الاستمرار في السياسة الخارجية الصينية**

مقدمة

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الأساسية للدولة. ويستخدم مصطلح "الأهداف" في تحليل السياسة الخارجية لتحديد الغايات التي تسعى الدول إلى تحقيقها. وعادة ما يتم استعمال كل من "الهدف" Goal و"الغاية" Objective كمترادفين.

فالسياسة الخارجية هي جملة الأهداف الوطنية التي تسعى أي دولة لتحقيقها أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على الظروف الدولية أو هي النشاط السياسي لصانع القرار الرّامي إلى التعاون مع البيئة الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية، فهناك من يعرّفها بأنها "**عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية**[1]".

وعليه تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فهي ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن ثم فإنه لا يمكن تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية[2].

إن تصور السياسة الخارجية كعملية هادفة لتحقيق عدة مزايا رئيسية في تحليل السياسة الخارجية[3]:

---

1 عطا زهرة، **مقدمة في العلوم السياسية**. إربد: مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص 339.

2 محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 23.

3 **نفس المرجع**، ص 24-25.

1- أنه يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية وبين مجموعة التفاعلات التي تحدث بين الوحدة الدولية وبيئتها الخارجية.

2- أن تحديد أهداف السياسة الخارجية يسمح لدارسي السياسة الخارجية بتصور السياسات الممكن إتباعها.

3- أن تحديد أهداف السياسة الخارجية للوحدة الدولية يسمح بتقويم أداء تلك الوحدة.

في سياق آخر ترتكز السياسة الخارجية على عدة مبادئ تعتبر الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع بقية الدول، فمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى الاحترام المتبادل والتعاون المشترك مع كافة الشعوب، والعمل على إرساء السلام العالمي العادل والثابت، وتتصرف السياسة الخارجية إلى مجموعة الأهداف التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- **حماية الوحدة الإقليمية للدولة:** والذي يعتبر هدف أساسي تسعى جميع الدول لتحقيقه، فاستمرارية الدولة مرتبط بتحقيق أمنها القومي والمحافظة على استقلالها وسيادتها داخليا وخارجيا. وتشير في ذلك في دساتيرها، ومن خلال العمل على صيانة الاستقلال الوطني، والحفاظ على سلامة التراب الوطني، وحماية السيادة الوطنية ورموزها، والحفاظ على الوحدة الوطنية، ومنع كافة أشكال التدخل الأجنبي، ورفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة ككل.

2- **زيادة قوة الدولة:** وهو ما يعتبر قاعدة أساسية تبنى عليها السياسة الخارجية للدول، وذلك من أجل الحصول على وزن إقليمي ودولي، من خلال التعريف بمبادئ وقيم الدولة والدفاع عنها في مختلف المحافل الدولية، والمساهمة بدور فعال في معالجة مختلف القضايا حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الإقليمية والدولية الراهنة.

3- **تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي:** ونقصد بذلك الأهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الأخرى، وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة، ومن ذلك هدف تدعيم الأمم المتحدة أو حفظ السلام الدولي أو تحقيق

التكامل مع دول أخرى. فهو هدف عام تسعى إليه جميع السياسات الخارجية لدول العالم، إذ تنعكس السمعة الطيبة والمكانة اللائقة التي تشغلها دولة ما على طبيعة العلاقات التي تحكمها مع الدول الأخرى، وكذا على مواطنيها في الداخل أو في الخارج، فعادة ما يشعر المواطن العادي بالفخر والاعتزاز لزيادة هيبة دولته ومكانتها[4].

4- **تحقيق الرفاهية وحماية المصالح الاقتصادية:** وذلك من خلال تعبئة موارد خارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية أو تدعيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، فالسياسة الخارجية النشيطة للدولة تستطيع أن تحصل على المساعدات الاقتصادية والقروض الأجنبية بأفضل الشروط الممكنة، ومن مصادر متعددة[5].

المحور الأول : السياسة الخارجية من منظور التنمية

أولا – مفهوم السياسة الخارجية:

4 حسنين توفيق إبراهيم،"السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية". **السياسة الدولية**، العدد86، أكتوبر 1986، ص 42.

5 **نفس المرجع**، ص 45.

تعدّ عملية تحليل السياسة الخارجية عملية بنيوية تقتضي الطابع النمطي في التفكيك والتفسير وهذا يستند إلى الافتراض الذي يعتبر عملية صنع السياسة الخارجية عملية جد معقدة في مستويات متباينة الشكل والمضمون وحجم التأثير.

وعلى ضوء الواقع الدولي، فإن عملية صنع السياسة الخارجية تعقدت فعلا نتيجة التركيبة الشمولية لرهان العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية على وجه الخصوص وغيرها.

وصفة النمطية تستدعي تقسيم وتحديد عدة مجموعات وتبويبها في جملة من فئات عوامل ومتغيرات تأخذ المعنى الموضوعي، أي أنها جملة متغيرات داخلية وخارجية وفي تأثيرها على عملية صنع السياسة الخارجية تكون بنفس القيد في التحليل ونفس البعد في التفسير، وهذا بين عديد الوحدات السياسية والفاعلين الدوليين، إضافة إلى أنها تأخذ المنحى الذاتي في التفاعل وبالتالي يصبح نجاح أو فشل السياسة الخارجية رهن العامل الفردي القيادي والشخصية الواحدية بخصائص لا يمكن تعميمها، لتشكل المنفذ الرئيس الذي تتبلور عبره مدخلات السياسة الخارجية إلى خصائص شكلية تأخذ في الأخير موضع الحافز أو السلوك.

ثانيا – أدوات السياسة الخارجية:

تتعدد الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية ومن أبرز تلك الأدوات، الدبلوماسية، والمبادلات الاقتصادية والقوة المسلحة، واستخدام كل هذه الأدوات أو بعضها يتم بدرجات متنوعة ويتوقف على الظروف والملابسات التي تحيط بالموقف وعلى المتغيرات الدولية المؤثرة:

1. الدبلوماسية:

تعرف الدبلوماسية بأنها "العملية التي يتم من خلالها اتصال حكومة معينة بأجهزة صنع القرارات في حكومة أخرى اتصالا مباشرا بما يضمن للدولة موافقة الدول الأخرى علي خططها وأهدافها أو تقبلها"، وعلي الرغم من وجود وسائل أخرى يمكن للحكومات استخدامها للتعبير عن رغبتها وأهدافها أو توجيه التهديد إلى الدول الأخرى مثل البيانات والتصريحات التي يدلي بها المسئولون السياسيون في المؤتمرات الصحفية أو الخطابات التي تلقى في الحفلات والأعياد القومية وعبر وسائل الإعلام، إلا أن معظم المحاولات الرسمية لممارسة الحكومة تأثيرها في الخارج تتم من خلال القنوات الدبلوماسية أو الاتصالات المباشرة بين رؤساء الدول أو وزراء الخارجية، ومن ثم فإن وظيفة الدبلوماسية لا تعني تشكيل أهداف الحكومة بقدر ما هي شرح وتفسير هذه الأهداف في الخارج ومحاولة إقناع الآخرين بتعديل سياستهم لتطابق هذه الأهداف.

كما ينظر إلى الدبلوماسية على أنها "إدارة العلاقات الدولية من خلال التفاوض، وتنظيم هذه العلاقات والتوفيق بينها عن طريق السفراء والمبعوثين" فعن طريقها تتم إقامة العلاقات الدولية وتدعيمها، ومعالجة جميع الشئون التي تهم مختلف الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتبادلة، كذلك فإنها تلعب دورا هاما في توثيق العلاقات بين الدول وإشاعة الودّ وحسن التفاهم بين أعضاء الجماعة الدولية، وهي بالنسبة لكل دولة أداة فعالة لتوطيد مركزها وتعزيز نفوذها وتأكيد هيبتها في مواجهة الدول، لذلك شهدت الدبلوماسية تطورا هاما في مجال تنظيمها ومهامها.

2. المبادلات الاقتصادية:

الاعتماد المتبادل هو الطابع المميز للنظام الدولي الراهن نظرا لأن الإمكانيات والقدرات الاقتصادية ليست موزعة توزيعا متكافئا فيما بين الدول، مما يجعل الكثير منها يعتمد بدرجة

كبيرة على التجارة الخارجية، على أن درجة الاعتماد على التجارة كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى.

وبجانب التجارة تبرز المساعدات الاقتصادية كأداة للثواب والعقاب حيث تستغل بعض الدول احتياجات الدول الأخرى للسلع والموارد لتحقيق أهداف سياستها الخارجية مثل فرض الطاعة السياسية أو زيادة قدراتها على حساب قدرات دولة أخرى معادية أو لخلق أفلاك أو توابع اقتصادية لها لضمان أسواق ومصادر السلع والموارد الاقتصادية.

وتحقيقا لهذه الأهداف تستخدم الدول أنواعا مختلفة من الأدوات الاقتصادية منها ما يعتبر بمثابة نوع من العقاب (كالتحكم في كل من نظام الحصص والتعريفات وفرض المقاطعة والحظر) في حين يعتبر البعض الآخر كنوع من الثواب (مثل زيادة الحصص وخفض التعريفات وتقديم المساعدات والقروض والتسهيلات النقدية).[6]

وتعتبر المساعدات أو المعونات الاقتصادية في الوقت الحاضر من أوسع أدوات السياسة انتشارا خاصة منذ ظهور الدول النامية، فهذه الدول تأمل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتصنيع بمساعدة الدول المتقدمة التي يمكن أن تقدم لها المنح والقروض والسلع الرأسمالية والمهارات التكنولوجية اللازمة لاستخدامها في إقامة اقتصاد عنصري وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن العسكري.

أما الدول المانحة لهذه المساعدات فإنها تأمل " على الأقل " في الحصول على عائد سياسي أو تجارى إما في المدى القصير أو المدى الطويل، وبذلك فإن المعونات الأجنبية تحقق في آن واحد مزايا لكل من الدول المتلقية والدول المانحة، إلا أن معظم المساعدات الاقتصادية لا تستهدف أغراضا إنسانية، بدليل أن أغلب هذه المساعدات يذهب إلى دول دون أخرى وأحيانا لا تذهب إلى الدول ذات الحاجة الملحة.

---

6 محمد الدبار ، **مرجع سابق**.

وهنا يرى البعض أن المساعدات الأجنبية سواءً أكان الهدف منها الاعتبار الإنساني أم مساعدة الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية فإنها تستخدم كأداة للتأثير على سلوك هذه الدول وذلك على الأقل بالنسبة لأهداف السياسة قصيرة المدى.

3. الدفاع و الأمن :

إذا عجزت وسائل النفوذ لدولة ما أو لتحالف دولي معين، عن تغير سلوك الدولة الهدف فإن الدولة التي تحاول التأثير قد تضطر للجوء إلى القوة، وأقل استخدامات القوة عنفا هو الحصار، وإذا لم يواجه الحصار بتحد من قبل قوة أخرى، فإن تنفيذه قد ينجح دون إراقة دماء، أما إذا واجه تحد أو فشل، كأن نفذ ولكنه فشل في تغيير سلوك الدولة الهدف، فإنها تتحرك نحو تصعيد الصراع، ويأخذ هذا التصعيد عدة مستويات:

. مناورات ما قبل الأزمة: وتشمل حالة حرب باردة . أزمة ظاهرية . سياسية واقتصادية ودبلوماسية . تصريحات رسمية.

. الأزمات التقليدية: وتضم تشديد المواقف (مجابهة الإرادات) . إظهار القوة.

. الأزمات الحادة: وتتضمن تخفيض التمثيل الدبلوماسي، أو تعليق العلاقات أو تجميدها، أو قطع العلاقات الدبلوماسية على سبيل الاستفزاز، أو إعلان حالة استعداد قصوى، أو القيام بأعمال حربية تقليدية، أو القيام بتصعيد مزدوج على نطاق واسع، أو إعلان حرب تقليدية.

- تصعيد الأزمات الحادة: وتشمل إعلان حرب تقليدية ، إجلاء للسكان.
- حالة الحرب المركزية: وتضم هجوم على منطقة في الداخل، أو هجوم على العسكريين، أو هجوم على الممتلكات، أو على السكان.
- الحرب العسكرية المركزية: وتتضمن إعلان الحرب الشاملة رسميا، حرب بطيئة ضد الممتلكات أو ضد القوات، أو قصف مقيد، أو هجوم غير محدد على القوات.
- حرب المدن: وتشمل حرب بطيئة ضد المدن، أو هجوم تدميري ضد المدنيين، أو حرب واسعة.

والقوة المسلحة لا تنتج آثارها ما لم تقترن بأداة أخرى دبلوماسية أو اقتصادية، وهنا يبرز مفهوم "دبلوماسية الدفاع" ويقوم على أن الدولة توجه أعمالا عسكرية إلى الخصم في حالة فشل المفاوضات أو أثناء هذه المفاوضات لإكراهه وإجباره على الانصياع لأهداف سياستها الخارجية، كما يدخل في إطار استخدام القوة العسكرية استعراض القوة والحشود العسكرية لإظهار استعداد الدولة لخوض الحرب عند الاقتضاء، أي التلويح بالقوة.

فاستخدام القوة المسلحة ليس مرادفا للحرب ولا يعتبر حربا من وجهة النظر القانونية التي لا تعترف بحالة الحرب إلا بناء على واقعة إعلانها، وإن كان التطور الهائل في الأسلحة المعاصرة يثير الارتباك في مدى ضرورة الإعلان عن الحرب نظرا لأهمية عنصر المفاجأة في الحرب الحديثة.

وهناك حالات كثيرة تلجأ فيها الدولة إلى استخدام القوة المسلحة، خاصة في عمليات الحصار البحري، كأداة للسياسة الخارجية وذلك دون اعتراف من حكومات هذه الدول بوجود حالة الحرب، فهي حالات لاستخدام القوة دون الحرب المعلنة، ويتفق هذا المفهوم مع تصور أن السياسة الدولية لعبة قوى بين الدول ذات السيادة حيث تمثل القوة المسلحة أهمية خاصة في مجال السياسة الخارجية، فمن خلالها تستطيع الدولة تحقيق أهدافها بممارسة السيطرة علي الخصوم وحل أصعب القضايا، غير أن استخدام القوة المسلحة يتوقف على كثير من العوامل، منها الظروف الدولية والغاية من استخدام القوة وما إذا كان ذلك بقصد الدفاع أم العدوان والتوسع أم الردع أم لبواعث سلمية.

ونظراً لما يترتب على الأعمال العسكرية من أخطار، يجب أن تكون الملجأ الأخير، فلا يتم استخدامها إلا بعد استنفاذ الأدوات الأخرى والتأكد من أنها لم تعد ملائمة لبلوغ الهدف المنشود، وأن يأخذ صانعوا السياسة في اعتبارهم أن استخدام القوة العسكرية وسيلة لهدف وليست هدفا في حد ذاتها، وبعبارة أخرى فإن الغاية من ممارسة القوة العسكرية يجب أن يقتصر على تحقيق الهدف الذي تسعى إليه الدولة.

كما يجب أن يتفق مدى استخدامها مع القيمة التي تعولها الدولة على بلوغ هذا الهدف، وأن يعتمد على حساب دقيق لمقدار المقاومة التي تتوقع مواجهتها مع الأخذ في الاعتبار أن هدف استخدام القوة هو تحطيم إرادة العدو للمقاومة وليس بالضرورة تحطيم قدرته على المقاومة، كذلك فإن اللجوء إلى الوسائل العسكرية يجب أن يسبقه حساب التكاليف والمخاطر التي يجب أن تقاس إلى حد كبير بالأرواح البشرية.

ويتطلب استخدام القوة العسكرية كذلك ترجيح النصر لأن ثمن الفشل في الحرب أعلى بكثير من ثمن الفشل في نوع آخر من أدوات السياسة، وهكذا فإن عاملي التكلفة والمخاطرة لا يحتمان الالتجاء إلى القوة العسكرية إلا عندما يكون هناك مبرر قوى واستعداد كامل لتحملها.

وفي إطار هذه الاعتبارات يبرز اتجاه متزايد يقلل من أهمية القوة العسكرية كأداة فعالة في السياسة الخارجية في مواجهة فاعلين جدد (كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الإرهابية) أو في التعامل مع اهتمامات جديدة في العملية السياسية، فالحرب أضحت لأسباب عديدة لا تمثل الخيار الأساسي أمام صانع القرار حتى في أكثر الدول قوة.

ثالثا – أولويات السياسة الخارجية:

باعتبار أن الخصوصية هي التي تحدد شكل وطبيعة أهداف السياسة الخارجية لكل دولة، فإن هذا ينطبق أيضا على ترتيب أولويات سياستها الخارجية وتوضيح الثابت والمتغير منها.
وفي هذا الإطار تتفاوت الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية، إذ يمكن التفرقة بين ثلاثة أنماط تتمثل فيما يلي[7]:

1- **أهداف مركزية:** هي تلك الأهداف المرتبطة بكيان الدولة والواجب مراعاتها بصفة دائمة مهما كانت التكاليف، والتي يعبر عنها عادة بـ "**مبادئ السياسة الخارجية**" ومن ذلك حماية

7 السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق الذكر**، ص 47-48.

السلامة الإقليمية للدولة، أو ضمان سيطرة الدولة على موارد طبيعية أو بشرية أساسية لاقتصادها أو حماية أمن حليف أساسي.

2- **أهداف وسيطة:** تتسم بأهميتها لرفاهية الوحدة الدولية، وتشمل مجالات التعامل التجاري والاقتصادي والاتصالي مع العالم الخارجي، كالحصول على معونة خارجية، أو تحقيق أهداف إيديولوجية مثل تحقيق الوحدة العربية.

3- **أهداف هامشية:** لا تغدو كونها تصورات عامة عن مستقبل العلاقات الدولية، مثل نشر مبادئ العالم الحرّ أو صيانة السلام الدولي.

من الملاحظ أن ترتيب الأهداف في سلم الأولويات ليس مسألة مطلقة، فهو يختلف من دولة إلى أخرى، فالهدف المركزي بالنسبة لسياسة خارجية معينة قد يكون هامشيا بالنسبة لسياسة أخرى، وهو ما يبرر الاختلاف في السياسات الخارجية للدول.

كذلك فقد يتغير موقع الهدف في سلم أولويات السياسة الخارجية للدولة الواحدة بتغير عنصر الزمن.

إن تحديد سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية يرتبط أولا بصانع السياسة الخارجية، وثانيا بالظروف الإقليمية والدولية، فالسياسة الخارجية انتقلت من المنظور الإيديولوجي إلى التكيف مع متطلبات العولمة في تحديد الأهداف والأولويات.

ففي ظل النظام الدولي الجديد نشأت متغيرات جديدة انعكست على توجهات السياسة الخارجية للدول، خاصة منها الإرهاب الدولي الذي أثر كثيرا على تلك الدول وجعلها أكثر تقوقعا، وحدد وقلص اتجاهاتها وأولوياتها نحو القضايا الأمنية كأولويات وأيضا القضايا الاقتصادية.

<u>تنمية مقدرات الدولة من القوة:</u>

أي هي سعي الدول إلى تنمية مقدراتها وإمكاناتها من القوة الوطنية حتى وإن تم ذلك على حساب غيرها من الدول، وقد كانت هذه الحقيقة دافعا ببعض المحللين إلى الاعتقاد بأن الدافع

إلى اكتساب القوة وزيادتها إنما هو دافع كامن في الطبيعة الإنسانية ذاتها، فهذا الدافع هو الذي يجعل الدول تتصارع وتتقاتل ضد بعضها.

ولكن مع مراعاة أن هذا الدافع ليس وحده هو الذي يوجه سلوك الدول، وإذا كانت كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة في كل ما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها بعيدا عن الضغط والتحكم الخارجي، فإنه يلزم كل دولة الاحتفاظ بحد أدنى من القوة يمكّنها من الحفاظ على كيانها السياسي والقومي ضد الضغوط والتهديدات التي قد تتعرض لها من الخارج، وهذا لا ينفي أن هناك دولا لجأت إلى وسيلة القوة لدعم رفاهيتها الاقتصادية والحصول على المستعمرات كما حدث في الماضي، أي أن القوة قد استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى.

وهنا يجب التأكيد على أن الدول تحتل مواقع مختلفة من الهيكل العالمي لعلاقات القوى، وهذا التوزيع النسبي لإمكانيات الدول من القوة يحدد بشكل هام سلوكها الخارجي، فتصور الدول أو إدراكها لحقائق قوتها النسبية هو الذي يجعلها تقرر أهداف سياستها الخارجية، وترتيبها في إطار من الأولويات يتفق بقدر الإمكان مع ما تسمح به إمكاناتها ومقدراتها[8].

زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة:

فكل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها، وكذلك تبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشي المطلوب، فالوجود القومي للدولة يتطلب توافر حد أدني من الثروة الوطنية وإن كانت هناك دول تتجاوز هذا الحد الأدنى وتجعل من البحث عن زيادة ثرواتها القومية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية، كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية.

وينظر إلى الثراء المادي على أنه مؤشر لنفوذ الدولة في المجتمع العالمي، حيث تتباهي بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات للمعيشة والدخل في العالم، وهي حقيقة ترضي الكبرياء القومي لهذه الدول، ويرتبط بذلك أن بعض الدول تتخذ من ثرائها المادي ذريعة للنظر إلى غيرها من الدول التي لم تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، على أنها لازالت متخلفة

8 محمد الدبار ، **أبعاد السياسة الخارجية، دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات، مارس 2019، https://eipss-eg.org

اجتماعيا وفنيا وتكنولوجيا عن هذه الدول المتقدمة، وقد تستغل هذا الجانب الدعائي في مخططات سياساتها الخارجية بشكل أو آخر.

وهدفي القوة والثراء المادي والاقتصادي يتشابكان مع بعضهما إلى حد كبير، فثروة الدولة ممثلة في زيادة دخلها وإنتاجها القومي يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية، فالدولة التي تنجح في خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكنها أن تحول هذه القاعدة في وقت الضرورة إلى إنتاج المعدات الحربية لدعم جهازها العسكرية، ومن هنا يصبح من الصعوبة في كثير من الأحيان أن نقرر ما إذا كان الهدف من سلوك دولة ما هو زيادة ثرائها أو قوتها أو الحصول على الاثنين معا، فكما أن الثراء يخدم كإحدى الركائز التي

تستند عليها القوة، كذلك فان القوة تدعم من مقدرة الدولة علي زيادة ثرائها.

إن الحديث عن السياسة الخارجية وتحديد أهدافها وأولوياتها بشكل دقيق، يتطلب وجود تصور واضح ومحدد للأدوات والوسائل والأساليب التي يمكن أن تترجم الأهداف السابقة الذكر إلى واقع عملي ملموس وهو ما يمكن الاصطلاح عليه في الأدبيات السياسية بعناصر وقدرات القوة الوطنية.

رابعا – مقدرات القوةِ الوطنية:

فهي تُعتبَر أحدَ العوامل الرئيسة، إن لم تكن العاملَ الرئيس في التأثير على السياسة الخارجية، فهذه المقدرات تحدِّدُ مدى الخيارات المتاحة، وقدرة الدولة على لعِبِ دور "الدولة الكبرى"، بَيْدَ أنه من الصعوبة بمكان تحديدُ القوة، ويتضح ذلك من تغيُّر الأسس التي تستندُ إليها قوةُ الدول، وذلك نتيجة الزيادة التدريجية لأهمية القوة الاقتصادية في السياسة العالمية،

كذلك فقد أدَّى الخوفُ من الفَناء النووي إلى تحييدِ الأسلحة النووية كأداةٍ من أدوات السياسة الخارجية، مما أدى إلى زيادةِ أهمية الدور الذي تلعَبُه الأدوات الأخرى كالقوة الاقتصادية والدعاية.

ويبقى من أهم عوامل القدرة الوطنية هو الاستقرار الداخلي في الدولة مما يؤثر ذلك على اهتمامها باعتبارات أخرى لا تساوي أهمية استقرارها و في دراسة [9] قام بها بعض الباحثين الأمريكان حول محددات السياسة الخارجية للدولة شكلت القوة الوطنية أول عنصر في القائمة كما يبين الجدول الأتي:

إدراك محددات السياسة الخارجية

	مهم جدًّا	مهم نسبيًّا	غير مهم نسبيًّا	غير مهم
مكونات القوة الوطنية	70%	25%	4%	0%
الموقف الاقتصادي والسياسي الداخلي	48	41	11	1
سلوك الدول الأخرى	46	43	11	0
الشخصية	45	37	17	1

9 قدمت الدراسة العديدَ من النماذج والعواملِ التفسيرية المختلفة، ذات الأهمية النسبية لمحددات السياسة الخارجية؛ وذلك لكي يتم التعرّف على قدرة المحددات على تفسير السياسة الخارجية بشكل أفضل، فقد قام البحث باستطلاع آراء خبراءِ السياسة الخارجية في صيف عام 1965 م، وتتكون العينةُ من 171 مبحوثًا يتوزعون كالتالي: 43 مراسلاً صحفيًّا وإذاعيًّا يرتكزون في واشنطن ونيويورك، 39 أكاديميًّا، معظمهم في واشنطن ونيويورك وبوسطن، 48 من وزارة الخارجية الأمريكية، 41 من وزارة الدفاع الأمريكية، وقد طلب من أفرادَ العيّنة أن يحدّدوا من وجهةِ نظرهم ما إذا كان كلُّ عامل من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية مهمًّا جدًّا، مهمًّا نسبيًّا، غير مهم نسبيًّا، غير مهم بالنسبة لصُنع السياسة الخارجية الأمريكية والسوفيتية، وقد تم الحصول على نتائجَ تقديرات أفراد العينة لمدى أهمية العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية وفي السياسة الخارجية السوفيتية.

الأيديولوجية	22	42	31	5
هيكل اتخاذ القرار	18	50	26	7
التقاليد التاريخية	13	48	36	4

ويوضِّحُ تأمل الجدول أن مكوناتِ القوة الوطنية هي أهمُّ عاملٍ مؤثِّر في السياسة الخارجية من وجهةِ نظر أفراد العينة؛ ذلك أن من 70% إلى 79% من أفرادِ العينة يرَوْن أن تلك المكوناتِ مهمة جدًّا في تحديد السياسة الخارجية، وكان الموقفُ السياسي والاقتصادي هو ثانيَ أهمِّ العوامل؛ إذ إن حوالي نصف أفراد العينة أكَّدوا أن هذا العاملَ مهم جدًّا بالنسبة للدول[10].

من الواضح أن محدداتِ السياسة الخارجية تقبَعُ في خلفية عملية صُنْع هذه السياسة، ويتوقَّف شكلُ تأثير المحددات الرئيسة على الظروف والفاعلين الداخلين في صياغة السياسةِ الخارجية في موقف معيَّن، وإن كنا نريدُ أن نبنيَ نماذجَ مفيدة لصُنع السياسة الخارجية، فإنه من الضروري أن نحدِّد الأهميةَ النِّسبية لكلٍّ من العوامل التي يفترض أن تؤثِّرَ على خيارات السياسة الخارجية، و لعل **البعد الاقتصادي والتنموي** من أهم تلك المحددات و العناصر.

وتتوقَّف نظرةُ المرء إلى أهمية العوامل الاقتصادية في صُنع السياسة الخارجية – إلى حدٍّ كبير – على ما إن كان المرءُ سيحلِّلُ تلك المسألةَ من منظور راديكالي أو من منظور محافظٍ؛ فالمنظِّرون الراديكاليون ينظُرون إلى تأثيرِ العوامل الاقتصادية على أنها تأثيرٌ حتمي إلى حدٍّ كبير، معتقدين أن معظمَ الصراعاتِ الدولية تكمُنُ في العوامل الاقتصادية، وفي إطار هذا المنظور، تُعَدُّ الرأسمالية أحدَ العوامل المحرِّكة للاستعمار والسلوك الصراعي الدولي، من ناحية أخرى، يرى المنظِّرون المحافظون أن الأدواتِ الاقتصادية – كالمعونة الخارجية، والتِّجارة، والاستثمار – تفيدُ دولَ العالم الثالث، كذلك يختلفُ المنظِّرون الراديكاليون مع المنظِّرين

10 لويد جنسن، ترجمة، محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية** ، رابط الموضوع http://www.alukah.net/culture/0/75898/#ixzz4jht8FjOh

المحافظين في تحديد أثَرِ المركب العسكري – الصناعي، والذي يراه الراديكاليون عاملاً شديدَ التأثير على خياراتِ السياسة الخارجية.

لا يجبُ أن نقلِّلَ من تأثيرِ العوامل الخارجية والنَّسقية على السياسة الخارجية؛ إذ يمكنُ القول: إنه ما لم توجَدْ ضغوط خارجية على الدولة، فلن تكون هناك سياسةٌ خارجية، وقد تبيَّن في هذا الصدد أن لنماذج "الفعل – رد الفعل" قدرةً تنبؤية تمكنُنا من تفسير سباقات التسلح، والحلقات الدائرية للصراع، على الرغم من أن بعضَ الدراسات قد انتهت إلى أن السلوكَ السابق للدولة هو أيضًا أحدُ العوامل التي تمكِّنُنا من التنبؤ بسلوكِها الراهن، ولا تتأثرُ خيارات السياسة الخارجية فقط بما يفعَلُه الأعداء الرئيسيون، ولكن أيضًا بما تفعلُه الأطرافُ الثالثة؛ كالدول والتنظيمات الدولية، وتشكِّلُ المدخلات النسقية – كالأعراف والقوانين – أحدَ القيود على السياسةِ الخارجية، ويجبُ أن تؤخذَ في الحسبان مع بنيان النَّسق الدولي، إذا أردنا تفسيرَ السياسة الخارجية؛ فالدولُ الكائنة في النسق المتعدد الأقطاب تتصرَّفُ بشكلٍ يختلف عن تصرُّف الدول الكائنة في نسَقِ القطبية الثنائية، وفي الوقت نفسِه، فإن هناك اختلافًا بين الخُبَراء حول درجةِ الاستقرار والسلام التي يتميَّزُ بها كلا النَّسَقين.

<u>خامسا – العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية:</u>

إن الحديث عن محددات السياسة الخارجية، يحيلنا على علاقتها بجملة من القضايا والمسائل التي تستوجب الوقوف على تأثيراتها، في مجريات السلوك الخارجي للدولة وعلى طبيعة التفاعل الدولي، على غرار الحديث عن الهياكل والمرجعيات مقترنة بالقوانين والمواثيق الدولية، كما تبرز في ذلك أهمية الحديث عن المساعدات التنموية وإشكالية الاستقلالية، وكذا أهمية الموارد وتأثيرها على الأهداف المسطرة في إطار السياسة الخارجية، وتظهر إلى جانب ذلك قضية الأمن والتنمية.

تأسيسا على ذلك يعد الإطار الجيوبوليتيكي بما يحتويه من أبعاد، أحد أهم المداخل المساعدة على قراءة وتفسير أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، كما يقدم قراءة

منطقية تبدأ من مسألة إدراك دور السياسة الخارجية وصولا إلى أداء ذلك الدور، وهذا من منطلق اعتبار الجغرافيا علما في خدمة الحكومات أو الدول، وفي إطار ذلك تتفرع دلالاته إلى ثلاثة معان رئيسية، أين تستعمل الأولى بمعنى مركز قوة الدولة والمستمد من الظروف الطبيعية أساسا، والثاني كمرادف للجغرافيا السياسية التطبيقية، أما المعنى الثالث فيأتي بمعنى السياسة الوطنية المتأثرة بالوسط الطبيعي.

فالجغرافيا السياسية تهتم بصفة عامة بالعلاقات المكانية بين الظاهرة السياسية والجغرافية[11]، كما يقال أن نابليون قد قال يوما أن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياساتها الخارجية، من أجل ذلك فإن فهمنا لأهمية الجغرافيا السياسية يجب أن يكيف نفسه مع حقائق القوة الجديدة، لذلك فكلما ازدادت قوة الدولة العسكرية والاقتصادية والسياسية، كلما اتسعت دائرة مصالحها الجيوبوليتيكية الحيوية.

---

11 يسرى الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص.05.

واستنادا إلى ذلك يمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية في النقاط التالية:

- **العامل الجغرافي:**

يعتبر العامل الجغرافي في إطار الحديث عن السياسة الخارجية أحد المكونات الأساسية لبناء قوة الدولة، كما يسهم في صناعة الفارق في ظل تعاملاتها والأدوار التي تلعبها في النسق الدولي.

فيأتي المعطى الجغرافي في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية باعتباره من أكثر مقومات الدولة ثباتا، وفي هذا الصدد نجد "**بسمارك**" يصف الجغرافيا على أنها:

" العنصر الدائم في السياسة "

كما نجد مثلا الرئيس الفرنسي " **شارل ديغول**" يؤكد في أحد خطاباته الشهيرة على أن:

" الجغرافيا هي قدرة الأمم"، [12]

هذا وأكد أيضا "**موسوليني**" على أهمية العامل الجغرافي في تفسير السياسة الخارجية عندما ألقى خطابه عام 1924 جاء فيه:

"ما كانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية"

كما تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بالعامل الجغرافي، على اعتبار أنه يوفر قاعدة صلبة للدولة لبلورة أهدافها الخارجية واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها، وفي نفس السياق دائما يندرج ضمن الحديث عن مكونات العامل الجغرافي أهمية الموقع الجغرافي، المساحة،

---

12 مكسيم لوفايفر، ترجمة حسين حيدة، **السياسة الخارجية الأمريكية**، لبنان: عويدات للنشر والطباعة، ط1 ، 2002 ، ص.97.

الحدود، المناخ، التركيبة أو الطبيعة الإقليمية...الخ، فالعوامل الجغرافية كمحددات ثابتة لقوة ومكانة الدولة في العلاقات الدولية، قد هيمنت على الكثير من النقاشات الفكرية والأكاديمية منذ العهد الإغريقي مرورا بـ "**مهان**" "**A– Mohan**" و "**مكندر**" "**H. Mackinder**" في بداية القرن العشرين، وصولا إلى رواد الفكر الاستراتيجي في عهد الأسلحة النووية العابرة للقارات. **(13)**

فإذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على معطيات الموقع والتضاريس وامتداد الحدود، فإنها في الجانب الآخر تمثل حوار الطبيعة والإمكانيات المتاحة وكيفية التعامل الإنساني معها،

لتحويلها إلى عناصر قوة مضافة للدولة، كما يؤكد "**جوتمان**" بان ضرورة التلاؤم بين الجغرافيا وبين السياسة الخارجية لدولة ما أمر لا يقبل الجدل.

كما يمكن أن تكون العوامل الجغرافية وراء أو دافعا للأقاليم نحو الترابط السياسي، لتتحول بذلك العوامل الجغرافية إلى عوامل للتقارب بين الدول الأعضاء في منظمة معينة، كما تؤثر العضوية على جغرافية الدول التي تختص بالتنظيم بصفة عامة، وتتأثر البنية أو التكوين نحو التوسيع في المنظمة لاحتواء دول ليسوا بالأعضاء بها.[14]

فيؤثر موقع الدولة على سياستها الخارجية، من خلال أن امتلاك الدولة لإقليم شاسع من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الموارد، فهو يؤثر إذا على قوتها وسياستها، ومن جانب آخر تسهم طبوغرافية الدولة أي من حيث طبيعة تكوينها على قوتها وأمنها، من خلال التضاريس ودورها في إطار الحروب، وكذا قربها من البحر...الخ، فكلها عناصر لها علاقة وتأثير على أمن الدولة خصوصا من منطلق أن التضاريس الجغرافية تدعم حصانة موقع الدولة وتجعلها أكثر انكشافا.

---

13 حسين بوقارة، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص.78.

14 يسرى الجوهري، مرجع سابق، ص.43.

كما تؤثر الموارد التي تمتلكها الدولة في ثروتها وقدرتها على إتباع سياسة خارجية مستقلة،[15] وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن التحول الذي عرفه العالم، وفي ظل التوجه الليبرالي الجديد والمتسم بالتعقيد الذي زادته العولمة اتساعا، أصبح الحديث عن المورد جزءا من الحديث عن قدرة الدولة في إتباع سياسة خارجية مستقلة، أو الاعتماد على الآليات المرتكزة على عامل القوة، إذا ما نظرنا إلى الطلب المتزايد والمتصاعد على الموارد.

ومن جانب آخر تطرح مسالة التعدد و التباين في التركيبة السكانية للدولة وما تحتويه من تعدد لغوي وعرقي، أهمية تنويع مداخل وآليات تعاطي الدولة في إطار سلوكها الخارجي

مع ما يفرضه المجال الإقليمي من تحديات وما يفرضه من تهديدات، وفي ذلك تطرح نظرية "المجال الحيوي" أهمية الحديث عن العامل الجغرافي في إطار السياسة الخارجية و التفاعل الدولي.

هذا ويشكل مبدأ الجوار في إطار السياسة الخارجية عاملا آخر يؤثر على خيارات السياسة الخارجية للدولة، والتي تعد أحد العوامل المتأثرة سواء بالإيجاب أو بالسلب، فعلى سبيل المثال يعد الحديث عن الصراع الدولي مسألة تستوجب مراعاة طول الحدود والكثافة السكانية، أو بالنسبة لضمان الاستقرار في إقليم معين، إذ نجد القوى الكبرى تسعى لضمان أمنها الداخلي عبر توسيع مجال الاستقرار، ليطال الأقاليم المجاورة لها باعتبارها جزء مرتبط بأمنها وامن حدودها الإقليمية.

كما يؤثر الجوار على مسألة زيادة فرص التكامل السياسي الدولي، فهناك ارتباط وثيق بين الجوار الجغرافي وبين تفاعل الدول المتجاورة جغرافيا تفاعلا دوليا مكثفا، وفي نفس الإطار نجد أن سياقات وتجاذبات العولمة تفرض وبتزايد، منطق المصلحة كامتداد

---

15 محمد بن أحمد مفتي، **تفسير السياسة الخارجية**، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ط1، 1989، ص.244.

لسلوك الدولة خارج إقليمها الجواري، وبالتالي ليمتد تأثير هذا المنطق على التفاعل الدولي في إطار العلاقات الدولية وعلى خيارات السياسة الخارجية.

لقد فرضت الاعتبارات الجغرافية أهميتها انطلاقا من موقعها الذي يلعب دورا في تحديد وتطوير هويتها، كما تتأثر فرص التنمية المحتملة لدولة ما بجغرافيتها من جوانب شتى، فالمعطيات المادية تلعب دورا حيويا في تحديد ما إذا كانت في مقدور الدولة واستطاعتها الاستحواذ على بعض عناصر القوة، كبناء قاعدة اقتصادية قوية انطلاقا من اعتمادها على مواردها الذاتية، والتي بدورها تسهم في زيادة قدرتها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية

ومقاومة ضغوط الدول الأخرى، كما تؤثر العوامل الجغرافية كذلك على سلوك وأفعال النخبة الحاكمة من خلال إدراكها وتفسيرها لهذه العوامل.[16]

• **العامل الاقتصادي:** لقد بات من غير الممكن اليوم التطرق بالدراسة والتحليل للشؤون والقضايا السياسية، بشكل منعزل عن المعطيات الاقتصادية التي أصبحت تعد من العوامل المهمة والمؤثرة، على صنع القرار السياسي خصوصا على المستوى الدولي ، فأصبح لزاما على كل الدول أن تأخذ في اعتبارها المضامين الاقتصادية لأي تغير سياسي.[17]

لذلك يمكن فهم أهمية الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية من خلال الوقوف على دور العوامل الاقتصادية في حركة التفاعل الدولي، ليمكن القول بان الدولة التي تمتلك عناصر القوة الاقتصادية تمتلك تبعا لذلك مقومات التأثير في السياسة الدولية.[18]

16 محمد بن أحمد مفتي، مرجع سابق، ص.248.

17 علي الدين هلال وآخرون، جابر سعيد عوض مترجما، **السياسات الخارجية للدول العربية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط2 ، 2002، ص.31.

18 زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، لبنان: دار الرواد، ط1، 2002، ص.277.

إن الإمكانيات الاقتصادية للدولة تمثل اليوم احد المقومات الرئيسية، في تكوين قوتها القومية ومن اجل ذلك فهي تمثل أهم أدوات السياسة الخارجية، وتعرف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية بأنها: المقدرة الاقتصادية التي تستغل بأسلوب صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة، سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية[19].

وقد عاد الاهتمام بدور العامل الاقتصادي في تحليل مختلف الظواهر السياسية الدولية بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، أين كانت القوة العسكرية والسباق نحو التسلح يلعب الدور الأساسي في رسم ملامح وإطار التفاعل في العلاقات الدولية، ومباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي اتسع نطاق الحديث عن تراجع أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، بما يعكس تدني منفعة القوة العسكرية، في إطار ما أسماه " **جوزيف ناي**" "Josef Nye " ممارسة النفوذ دون الحاجة إلى القوة "Non Power Influence".[20]

إن تزايد أهمية العامل الاقتصادي مستمرة نتيجة لتوجهات مختلف الدول صوب العمليات التكاملية فيما بينها واستنادا لتركيزها على آلية الاعتماد المتبادل.

فتؤثر إذا القدرات الاقتصادية على تحديد أهداف الدولة وقدرتها على تعبئتها، في خدمة السياسة الخارجية كما تؤثر حتى على وسائلها في تنفيذ هذه الأهداف، ومن ذلك تبرز أهمية الحديث عن مسالة مقدرة الدولة الإنتاجية وأثرها في التقليل من الحاجة للمساعدات الخارجية، من منطلق أن تطوير الاقتصاد يكون عبر تطوير الإنتاج وليس الاستهلاك، ومن جهة أخرى عن ما إذا كانت التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة أم خفض الاعتماد على المصادر الأجنبية.

---

19 Spyros economides & Peter wilson ,**the economic factor in international relations** , london : i.b. tauris publishers, 2001, p.03.

20 إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** ، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص.473

وعن علاقة الاقتصاد بالسياسة فان هذا الموضوع يطرح مسألة التبعية بما تحتويه من إشكالات وتأثيرات بين الدول المسيطرة والتابعة، ومن جانب آخر تطرح مسالة التيارات الانكماشية أو الانتعاشية المرتبطة باقتصاديات الدول المسيطرة، والتي تنتقل تلقائيا إلى الاقتصاديات التابعة، وعند الحديث عن السياسة الخارجية فالمسألة ترتبط بالحديث عن اقتصاديات السياسة الخارجية، فمثلا مساعدة دولة معينة لدولة ما في أزمة أو حرب من حروبها، فالموقف يقدر من حيث التكلفة الاقتصادية أساسا وهل تتماشى المنجزات المحققة مع قدر المساهمة.

إن القوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية وبالنسبة لكثير من ظواهر العلاقات الدولية كانت القوة الاقتصادية مفسرا أساسيا لهذه الظواهر، فالعامل الاقتصادي بملحقاته وتوابعه أصبح عاملا مؤثرا في النظام الدولي ومنه سياسات الدول الخارجية، وهناك حتى من يصدر أحكاما على أنظمة سياسية وقيادات سياسية قياسا بالمعايير الاقتصادية واستخدام المؤشرات الكمية فينظر مثلا إلى:[21]

- معدل النمو الاقتصادي للدولة في فترة حكمه.
- مدى التغير في الهيكل الاقتصادي .
- توزيع الدخل القومي.

هذا وكلما زادت الإمكانية الاقتصادية، كلما أضفى ذلك قوة على البعد الأمني للدولة، لتتأكد بذلك أهمية العامل الاقتصادي وضرورة مراعاته عند تقييم السياسات.

---

21 محمد علي العويني، **العلاقات الدولية المعاصرة**، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ط1 ، 1982، ص.47.

إن الإمكانات الاقتصادية يزداد وزنها كعنصر من عناصر القوة الوطنية إذا اقترنت بالحديث عن التقدم الاقتصادي وما يرتبط به من خصائص البناء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، وهو ما يساعد أيضا في فهم الفروق بين الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة في موارد أخرى من جانب، والدول المتقدمة والفقيرة في الموارد الطبيعية من جانب آخر.[22]

إذا تؤثر الفعاليات الاقتصادية في الرفاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجموعات والدول المختلفة بشكل متفاوت، فالعامل الاقتصادي يعد مصدرا قويا للتغير السياسي والاجتماعي، كما ينتج استجابات قوية من الدول عندما تحاول أن تحمي نفسها ضد القوى الأجنبية الأخرى.

وفي ذلك تعد مسألة الاستقرار الاقتصادي نقطة إرتكازية في تفعيل التوجهات التنموية للدولة، ومنه يعد البناء الاقتصادي للدولة عنصرا مهما في قوتها وكفاءة أدائها، ويعتمد هذا البناء على ما تمتلكه الدولة من موارد وثروات طبيعية سواء كانت كامنة أم مستثمرة، وهذا في ذاته أحد العوامل المؤثرة في السلوك السياسي للدولة، وكثيرا ما تنعكس الخلفية الاقتصادية للدولة على طبيعة هذا السلوك وتباين هذه الموارد بين الدول.

---

22 محمد علي العويني، مرجع سابق، ص.72.

- **العامل السياسي:**

تمثل السياسة الخارجية نتاج تراكم الخبرات السابقة للدول وللمعتقدات السياسية والإيديولوجية عبر الزمن، فيساهم العامل السياسي في تحديد كيفية النظر إلى العامل الخارجي، وتعد الإيديولوجية في ذلك مظهرا للسياسة الخارجية للدولة، فهي تستغل في تبرير مواقف معينة أو سياسات فعلية معينة، فالسياسة الخارجية إذا هي مرآة عاكسة للمنطلقات الفكرية والفلسفية والحضارية للدولة.

وباعتبار أن السياسة الخارجية لا بد أن تصنع في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها، فإن طبيعة النظام السياسي في الدولة تؤثر على عملية اتخاذ القرارات الخارجية، فبنية النظام السياسي للدولة لها تأثيرات واضحة على قرارات السياسة الخارجية، وفي ذلك نجد الحكومات الديمقراطية أكثر حذرا بكثير في اتخاذها للقرارات الخارجية على عكس الأنظمة غير الديمقراطية التي تتمتع بسلطة واسعة فيما تعلق بالسياسة الخارجية وتعمل بدون ضوابط.

كما أن توجهات صانع القرار مهمة ولها تداعيات على كيفية صنع القرار الخارجي، من خلال ما إذا كانت توجهاته تميل نحو مركزية الإشراف على صنع القرار الخارجي، أو انه يتيح هامشا من التفويض.

هذا وقد أجريت بعض الدراسات الإمبريقية حول الكفاءة والفعالية النسبية لكل شكل من أشكال النظم السياسية(التسلطية أو الديمقراطية)، فنجد مثلا في دراسة لـ " **بتلر**" و "**تايلور**" تؤكد على أثر تباين هياكل صنع القرار على اتساق السياسة الخارجية، وعلى مدى تكيفها مع الأوضاع المتغيرة، وبناء على نتائج البيانات التي جمعت بواسطة مشروع " **كريون**" في جامعة "**أوهايو**" والتي شملت ما يقارب 32 دولة خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 1968 حيث وجدت أن النظم الديمقراطية قد أظهرت اتساقا أكبر في سياستها الخارجية، كما أنها كانت أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة في النسق الدولي من النظم التسلطية، كما توصل الباحثان إلى نفس النتيجة عندما بحثا في حجم ومستوى تطور الدولة. [23]

ومن جانب آخر تتباين الدراسات الإمبريقية حول العلاقة بين النظم الديمقراطية التسلطية والصراع الخارجي، هذا وتوصلت دراسات أخرى إلى أن النظم الديمقراطية أكثر تعاونا وأقل نشاطا في المجال الخارجي من النظم غير الديمقراطية، واظهر تحليل "**ولكنفيلد**" أن صانع القرار في النظم الديمقراطية قلما يلجؤون إلى افتعال صراع خارجي لصرف أنظار الشعب عن المشكلات الداخلية.

هذا وتختلف درجة مركزية هياكل صنع القرار الخارجي من دولة إلى أخرى، وفي ذلك يمكن إجمال أهم العوامل التي تؤدي إلى إعطاء السلطة التنفيذية، مرونة أكثر في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها ومن هذه العوامل نذكر:

- أدى تزايد أهمية الشؤون الدولية ومناخ الأزمات الدولية الدائمة إلى تزايد الحاجة إلى مركزية عملية صنع السياسة الخارجية
- قنوات الاتصال المميزة التي تتوافر للسلطة التنفيذية تمكنها من لعب دور بارز في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها.
- يمكن لشخص واحد– كرئيس الهيئة التنفيذية– ان يرسم السياسة الخارجية بصورة أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان.
- تعد هيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع السياسة الخارجية من الثوابت الأساسية في جميع الأنظمة السياسية.

---

23 لويد جنسن، مرجع سابق ، ص.133.

إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن دور الهيئة التشريعية في قضايا السياسة الخارجية قد بدأ في التزايد منذ أن اتضحت العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والرفاهية الاقتصادية للدول، هذا ويعتقد " **إسماعيل صبري مقلد**" : " أن الدولة في النهاية هي واضعوا القرارات فيها، فالدولة إذا كانت تتصرف خارجيا بشكل أو بآخر، فان ذلك يكون نابعا في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي، ومن تفسيرهم لأبعاده ودلالاته على ضوء الشواهد والحقائق والمؤشرات المختلفة المتاحة لديهم.[24]

وفي نفس السياق يرى " **سالمور وسالمور**" ان النظام السياسي يتضمن ثلاثة متغيرات فرعية تسهم في تحديد حركية تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية وحددها في:

- الموارد السياسية المتاحة.
- الضوابط السياسية المفروضة على النظام
- ميل النظام السياسي إلى استعمال الموارد المتاحة

وفي ذلك يقصد بالموارد السياسية والقدرات المتاحة للنظام السياسي، ودرجة مؤسسية النظام، ودرجة التأييد الشعبي العام، وحجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي.

فيقول " **سالمور وسالمور**" أن النظام الذي يستند إلى قدر محدود نسبيا من الموارد

---

24 حسين بوقارة، مرجع سابق، ص.86.

الخاضعة لسيطرته الكاملة، يتمتع بقدر من حرية الحركة يفوق ذلك الذي يحظى به النظام العامل في مجتمع غني بالموارد، ولكنه لا يستطيع التحكم فيها. [25]

أما عن مؤسسية النظام السياسي فيقصد بها، مدى اعتماده في أداء وظائفه على أبنية بيروقراطية محددة، ووجود قنوات مستقلة لجمع المعلومات وذلك لأن هذه الأبنية والقنوات، توفر للنظام السياسي موارد تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية، هذا وكلما استند النظام السياسي إلى قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي لسياساته ازدادت قدرته على تنفيذ تلك السياسات.

وعن العامل الثاني والمتمثل في الضوابط السياسية والقائمة أساسا على درجة التماسك السياسي للنظام، ودرجة المحاسبة السياسية للنظام، إضافة إلى نمط التمثيل الاجتماعي للنظام وتعبيره على مصالح مختلف القوى في المجتمع.

وفيما يخص درجة المحاسبية السياسية كأحد الضوابط المفروضة على حركية النظام في صنع السياسة الخارجية، فهي الأخرى تخضع إلى ثلاثة متغيرات هي: حجم المنافسة السياسية، وحجم المشاركة السياسية، زيادة على أسلوب تولي السلطة السياسية أو فقدانها،

---

25 السيد سليم، مرجع سابق، ص.227.

وانطلاقا من هذه المتغيرات الثلاث يمكن القول إجمالا انه كلما زاد حجم المنافسة السياسية وحجم المشاركة وأسلوب تولي السلطة، ازدادت الضوابط المفروضة على النظام السياسي، وبالتالي الحد من حركة النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية. [26]

وتظهر أهمية الاستقرار السياسي بوضوح كمؤثر على السياسة الخارجية في بعدها التنموي، حيث يقصد بالاستقرار السياسي قدرة النظم السياسية على إدارة صراعاتها دون استخدام العنف

إلا في الحدود الدنيا وبالطريقة التي لا تسهم في تآكل شرعية هذه النظم، أو كما عبر عنها "**قابريال ألموند" G. Almond** تمتع هذه النظم بقدرات تسمح لها بالاستجابة للمطالب المجتمعية دونما حاجة لاستخدام العنف الذي قد يستمر وينتهي بسقوط النظام.[27]

هذا وقد يؤدي عدم الاستقرار السياسي إذا وصل إلى درجة تغيير النظام أو النخبة الحاكمة إلى تغيير في السياسات العامة أو إلى عدم استقرار وزاري شديد يحد من إمكانية استخدام أدوات السياسة الخارجية بطريقة فعالة، بما لا يجعل استخدامها داعم لبرامج التنمية.[28]

---

26 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.231.

27 G. Almond & J. Powell ,**comparative politics a development approach**, Boston: little brown.1996.

28 سيف الدين عبد الفتاح وآخرون، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص.201.

ومن جانب آخر تشكل التحالفات الدولية، إضافة إلى العلاقة بين الدول والمؤسسات الاقتصادية العالمية، أحد مداخل التأثير على مسار القرار الدولي السياسة الخارجية للدول، من خلال ما تمارسه هذه الأخيرة من ضغط على الدول النامية خصوصا، تحت مسمى سياسات الإصلاح والتعديل الهيكلي التي تعتمدها، فتساهم بذلك في التأثير على مجريات القرار الدولي وفي نفس السياق تؤثر طبيعة العلاقة بين الدول والمؤسسات المانحة (صندوق النقد الولي، البنك العالمي) من حيث صفتها التعاونية، على مدى اعتبارها دول ملائمة لتلقي المساعدات التنموية والتي ترتبط في أغلبها بخلفيات سياسية.

سادسا – منظورات التفاعل بين السياسة الخارجية والتنمية:

تبرز أهم منظورات التفاعل بين السياسة الخارجية والتنمية كمسار من خلال المتغيرات التالية:

- **منظور القوة:**

تعتبر القوة احد المحاور الأساسية في حركة المجتمعات والأنظمة السياسية، إذ أصبح من مسلمات الموضوعات في تحليل التطورات المرتبطة بالدول وتفسير التاريخ الارتكاز على أساس تغير القوى المهيمنة وعبر حقب زمنية متباينة.

لذلك فقد قام الباحثون في السياسة الدولية ولسنوات عديدة بمناقشة مفهوم القوة كمنهج ملائم في دراسة مسار التفاعل في الأنظمة الدولية، وعلى رأسهم **"هانز مورجانتو"** الذي قام بدراسة القوة كجزء مركزي للسياسة الدولية، مؤكدا أن غاية جميع السياسات القائمة على الصراع هو الحصول على القوة، وان القوة هي الهدف الأساسي للسياسة والدافع الرئيسي لأي عمل سياسي.[29]

---

29 احمد النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، عدد (46) 2013، جامعة بغداد، ص.44.

لقد أثبت واقع التحول الذي يشهده العالم اليوم وعبر محطاته المختلفة وتفاعلاته المتشابكة، أهمية مفهوم القوة خصوصا إذا ما اقترن الحديث به عن مسالة التفاعل الدولي وتجاذباته المختلفة، وهنا نجد مفهوم القوة يتأسس كإطار تشكل مكوناته محددا يسهم بإيجابية وبسلبية أحيانا أخرى في التأثير على دور السياسة الخارجية في عملية التنمية.

فيعرف الكثير من الدارسين مفهوم القوة على أنها القدرة على التحكم في سلوك الآخرين أو التأثير عليه، وتعد أفكار أفلاطون ومن بعده "أرسطو" من الأفكار ذات الإشارة المبكرة لفلسفة القوة، إما إذا انتقلنا إلى الفكر الروماني نجد أن روما وعن طريق القوة قد تقدمت سلطتها إلى خارج حدودها، أين ظهر من بين مفكريها من يرى أن الدولة لابد أن تمتلك القوة اللازمة لحفظ كيانها واستمرارها في البقاء على غرار " شيشرون" الذي تمثل عنده القوة ركيزة أساسية في الحكم، وفي ذلك نجد حتى الكنيسة في سعيها لفرض سيطرتها على الدولة اعتمدت على زيادة قوتها أين ظهر في ذات السياق مبدأ الحكم بالقوة.

أما عند "ميكيافلي" فان الهدف الأول للعملية السياسية هو المحافظة على قوة الدولة، هذا ويقول "جورج سباين" أن من أشهر القائلين بفلسفة القوة الكاتب الفرنسي "جان بودان" في كتابه " ستة كتب عن الجمهورية" سنة 1576، حيث بين أن أصل قيام الدولة يرجع إلى القوة، وأسهم في ذلك "بودان" بفلسفته السياسية في التمهيد لفكرة السيادة في العصر الحديث، هذا ومن ابرز دعاة فكرة القوة في العصر الحديث نجد " توماس هوبز" والذي ذهب بعيدا في تأييده لمعادلة القوة محاولا تقديم نسق فلسفي يزاوج فيه بين القوة والسلطة.[30]

---

30 فضل الله محمد إسماعيل، **فلسفة القوة**، القاهرة: مكتبة بستان المعرفة، 2002،ص.42.

أما هيجل فقد بدأ من الإدارة التي هي قدرة تتصل بالكل الذي تمثله الدولة لا الفرد، والواضح والجلي أن نظرية هيجل في القوة سرعان ما أخذت طريقها نحو التطبيق الواقعي على يد "بسمارك " رجل الدولة الألماني وزعيم المدرسة الواقعية في الفكر السياسي الألماني.

وتعتبر محاولة **'روبرت دال"** انجح محاولة لتعريف القوة إجرائيا حيث يرى أن:

القوة = قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) – احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله(أ).

وانطلاقا من مفهوم **"لاسويل"** للقوة والذي رأى أن القوة تحدد من يحصل على ماذا ، ومتى، وكيف، فقد اقترح "دويتش" و "ادينجر" قياس القوة على أساس تحديد درجة الرضا عن الناتج النهائي للسياسة الخارجية، كذلك ويرى بعض الباحثين أن مستوى التحديث يمثل أحد عناصر القوة.

أما من جانب قياس القوة في ظل الاعتبارات الغير مادية، يمكن استعمال مقياس الاستقرار السياسي إضافة إلى الإدراك والذي يعد احد عناصر القوة، وعلى الرغم من تعقد مفهوم القوة فانه يظل مفهوما مركزيا بالنسبة لدراسة سلوك السياسة الخارجية. [31]

ومن جانب آخر تعد قوة الدولة متغير ذو تأثير اقتصادي كبير، من ذلك فقد كان الاختلاف في النصف الثاني من القرن العشرين، بين أنصار التحليل الماركسي والليبرالي قائما على قاسم مشترك يستند أساسا إلى مسألة جوهرية متعلق بالربحية والتأكيد على قضية التفاعل بين الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة.

أما **"هيرشمان"** "Hirchman 1945، فقد تبنى فكرة مفادها أن الأمم تنتهج سياسة قوة ونفوذ مهما كانت الأسباب الاقتصادية والسياسية والنفسية، والرهان في هذه الفكرة

---

31 لويد جنسن، مرجع سابق، ص.241– 244.

كان قائما على مسألة إثبات إمكانية استعمال متغير التجارة الخارجية (مساعدات خارجية، تدفق رؤوس الأموال، مفاوضات تجارية) كأداة ضغط سياسي، وعلى نفس الطريق حذا بعض المؤلفين حذو **"هيرشمان"** من أجل دراسة سياسات القوة والنفوذ، وفي ذلك أكد **"توماس.س. شالينج" T.C schelling** على ضرورة دراسة الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية الدولية، لاسيما الربط بين الأهداف السياسية التي تسعى دولة ما لتحقيقها وبين أدوات ووسائل سياستها الاقتصادية الخارجية (حمائية، عقوبات اقتصادية، رقابة على المنتجات الاستراتيجية)، وفي كتابه المهارة السياسية الاقتصادية economic statecraft ظهر **"دافيد بالدوين" D.baldwin**، مهتما بالتقنيات الاقتصادية المتنوعة التي يمكن أن تستعمل كأداة من أدوات السياسة الخارجية.[32]

كما يقول **" ستانلي هوفمان"** لقد ضعفت الرابطة بين القوة العسكرية والأسلحة النووية أصبحت مقيدة، وثانيها أن الأسلحة التقليدية أصبحت مكلفة، وثالثا هناك تغيير طرأ على دور القوة يرتبط بالقيود الداخلية، كما ان هناك الكثير من المسائل التي لا يمكن حلها بقوة السلاح ومن أبرزها العلاقات الاقتصادية، فلم تعد القوة العسكرية هي الأساس الوحيد أو حتى الرئيسي للقوة، بل أصبحت القوة الاقتصادية وغيرها من أشكال القوة تمثل عناصر هامة في القوة السياسية، فالدول المنتجة للبترول تمارس دورا كبيرا في العلاقات الدولية رغم أنها لا تتمتع بقوة اقتصادية.

هذا وقد اعتبر **"فريد ريجز"** عام 1981 أن مفهوم التنمية ليس أكثر من كلمة قوة power Word، فهو مفهوم يستخدم كبؤرة لصراع قوي أو صراع تمويل.

---

32 جاك فونتال، محمود إبراهيم مترجما، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009، ص.29.

لقد اجمع الكثير من علماء السياسة في حقل العلاقات الدولية أن القوة هي المحدد الرئيسي للتفاعل في العلاقات الدولية ابتداء من **ترتشكا** 1896، Trischka ، إلى **هنري كيسنجر** 1980 **Henery kissinger** ، وبول كيندي **paul kennedy** 1987 ، وكان هذا في الوقت الذي اتسم فيه واقع العلاقات الدولية بحالة من الصراع والفوضى، وذلك ضمن إطار سعت فيه رغبة الدول صاحبة القوة إلى إثارة انتباه باقي المجتمع الدولي على قدرتها في طرح القضايا وإدارتها من منطلق القوة التي تتمتع بها.

وقد استمر ذلك وانتقل حتى إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي يمكن القول انه ظل حبيس تجاذبات لعبة القانون الدولي والإمكانات وقدرات القوى العظمى، ويعتبر الأستاذ "كاظم هاشم نعمة" أن الانطلاق من مصطلح القدرات بدلا من القوة يمكن من تفسير السياسة الخارجية على ضوء القدرات، مستندا في ذلك إلى طرح "**ولكسون**" D.o. wilkinson ، القاضي بأن : معرفة أغراض سياسة الدولة بالرجوع إلى إدراكها لقدراتها، والسلوك الذي تتبعه لينسجم مع ما لديها من قدرات، وكذلك تفسير نتيجة صراع القوة أو المنافسة للسيطرة الناجمة عن القدرات النسبية لعدة دول متصارعة.

لقد سادت أو التصقت صفة القوة الصلبة بمختلف مساعي علماء السياسة والباحثين حول مسألة الاستخدام الأمثل للقوة، وعادة ما كانت في ذلك صفة الحرب المفهوم الملازم لها، وترجمتها الاقتصادية تمحورت حول الضغط، والمقاطعة والحصار، إلى أن جاء " **جوزيف ناي**" بإسهاماته لذلك فقد ساهمت التحولات الدولية في تراجع دور القوة الصلبة وقللت من فاعليتها من خلال الاعتماد المتبادل، أين يؤكد هذا الطرح على أن الدولة تعتمد في بناء هذه القوة على مصدرين أساسيين هما:

01- القيم السياسية

02- السياسة الخارجية

أما في الاتجاه الأخر في حقل العلاقات الدولية، فان هذه النظرية تشدد على أن مفهوم القوة نسبي ويعتمد على الجانب السلوكي للقرار والاهتمام ببنية النظام، فالقوة والدور إذن مفهومان مشتركان في ظل منظومة دولية متشابكة رغم درجة عدم لتكافؤ بين الوحدات السياسية.

وفي ظل الحديث عن المفاهيم الجديدة للقوة فالملاحظ أن الصراع أصبح مرتكزا على قطبي التنظيم والإرباك، أين يكون النصر أو القدرة للطرف الأكثر تنظيما والأقل إرباكا، وعندها تصبح القدرة على إرباك العدو مساوية للقدرة على هزيمته، فالقوة إذا هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج المتوخاة.[33]

هذا وإن المتفحص لواقع التفاعل الدولي يلاحظ أنه يتراوح بين الاعتماد على القوة الناعمة أو اللينة والقائمة على الدعاية والمساعدات الاقتصادية والمالية و التعاون الثقافي من أجل الاحتواء، أو القوة الصلبة من خلال الحروب الاستباقية الموجهة إلى نقاط جغرافية معينة، والتدخل العسكري.[34]

إن نجاح أو فشل السياسة الخارجية يتوقف على ما تملكه الدولة من عناصر القوة، وعلى التوظيف الفعال والعقلاني لهذه العناصر في عالم تطبعه المنافسة الشرسة بين الدول.

هذا وأن القوة هي علاقة إدراكية أساسا لأنه قد تمتلك الدولة قدرات هائلة تمكنها من فرض سيطرتها ونفوذها،لكنها لا تكون قوية، لذلك يمكن القول بأن الخطأ في إدراك الدول الأخرى لمقدرات الدولة مسألة مؤثرة على اعتبار أن الدولة ستتصرف بناء على ذلك الإدراك، لا بناء على قدراتها الذاتية، كما أن القوة في الأساس هي علاقة نسبية ومتبادلة في إطار ما أسماه الباحثون والمختصون ب: منحدر فقدان القوة، وهو يعني أن الدولة

---

33 جوزيف .س. ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007، ص.20.

34 نبيلة بن يحي، "أسس التنظير للقوة في العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة، العدد الأول، جويلية 2011، ص.ص 135-145.

تفقد قدرتها التأثيرية على غيرها من الدول كلما ازداد البعد الجغرافي لتلك الدول عنها.[35]

كما وترتبط درجة القوة بموقف أو قضية معينة، وتتأثر القوة التي تمارسها دولة ما بتوقعات الدول الأخرى من تلك الدولة، من أجل ذلك تكمن صعوبة تحديد مفهوم القوة في التغير السريع في الوزن النسبي لقوة الدول.[36]

- **منظور التبادل:**

يرى الكثير من الدارسين انه ومن السمات الرئيسية للواقع الدولي اليوم هو مسالة التبادل، وازدادت معه درجة حساسية وقابلية الوحدات الدولية للتأثر، ولعل "كيوهن" و"ناي" هما أكثر من دافع عن هذه المقولة من خلال كتابهما "القوة والاعتماد المتبادل" الصادر عام 1977، ولقيت المقولة قبولا عاما لدى الدارسين ، لتصبح مدخلا ومنظورا عاما لتحليل السياسة الخارجية.

فالتبادل يعد مساهما مباشرا في عملية بناء الثقة بين الدول على اعتبار انه يتمحور حول مضمون القانون الدولي والعلاقات التجارية بين الدول، لأن مسالة التجاوب والالتزام بالنوايا الحسنة في إطار الاتفاقيات يدعم أسلوب المعاملة بالمثل في إطار السياسة الخارجية.

وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى مسألة ضرورة التفريق بين مسألة التبادل السلبي والتبادل المتوازن، إذ يقصد بالتبادل السلبي تبادل الضرر وليس المنفعة، كما عرفت في ذلك فترة الحرب الباردة سباق نحو التسلح، أما التبادل المتوازن فيعني تبادل الفوائد ذات الجدوى

---

35 لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص.237.

36 لويد جنسن، مرجع سابق، ص. 242.

بين الدول وهذا إضافة إلى مسألة التبادل المباشر وغير المباشر، أين تعنى باتفاقيات التبادل بين دول محددة أما الثانية فتمثل الاتفاقيات متعددة الأطراف.[37]

ويرى دارسو السياسة الخارجية أن الاعتماد المتبادل في النسق الدولي الراهن تميزه جملة من الخصائص أهمها:

- زيادة عدد وتنوع قضايا السياسة الخارجية.
- تزايد أهمية المنظور الاقتصادي في مقابل تراجع المنظور العسكري.
- ازدياد مسألة ارتباط السياسة الخارجية بالعملية السياسة للنظام.
- ظهور فواعل دولية جديدة إلى جانب الدولة التي تظل الفاعل الرئيسي والمحوري وهو الأمر الذي انعكس مباشرة على مسألة تهيئة المناخ الدولي للتبادل وزيادة صعوبة وتعقيد صياغة السياسة الخارجية.

ويشير مفهوم التبادل إلى وجود شبكة من العلاقات المتنوعة والمتعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية، العسكرية والثقافية المتداخلة والمترابطة، والتي تتم بين مجموعة من الوحدات القومية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

وتقاس درجة التبادل بين الوحدات القومية بمستوى التأثير الذي يحدثه التغيير، وتركز في ذلك مقاربة التبادل على تقييم المكاسب المشتركة التي يحققها طرفان أو مجموعة أطراف جراء تعاونهم المشترك، الشيء الذي يحفزهم إما إلى المزيد من التعاون أو التنسيق المشترك، كما تبين أن المكاسب أعظم وأقل تكلفة.

من أجل ذلك يمكن القول أن مقاربة التبادل تسعى إلى إضفاء الطابع السلمي والمؤسسي على التعاون الاقتصادي والمؤسساتي في ظل العلاقات الدولية، لبلوغ مستوى الرفاه الاقتصادي والأمن الإنساني.

---

37 مارتن غريفيش، مرجع سابق،ص.116.

وبناء عليه يرى أنصار هذا التوجه أن التبادل يمثل الوجه الإنساني في التعاون الدولي، وان انتشاره يدفع إلى التخلي عن استخدام القوة الصلبة في علاقاتها، كما يؤدي إلى إحداث تطور في وظيفة النظام الدولي وإحداث تغيير في نمط التفاعلات الدولية الى علاقات تعاونية مؤسسة على توزيع المكاسب والمنافع المشتركة بين وحداته السياسية، وفي ذلك يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أهمية ودور التعاون الاقتصادي في خلق شبكة من المصالح المترابطة والمتداخلة بين الدول والتي من شانها المساهمة في تحسين إطار التفاعل في العلاقات الدولية عبر التقريب بين مصالح الأمم اقتصاديا وسياسيا.

إلا أن مسألة التبادل تتوقف على المؤشرات التالية:

- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي
- درجة حساسية الفاعلين الدوليين
- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية
- توافر اطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.[38]

وهذا لان مسالة التبادل قد لا تعني مسالة الكسب المشترك للطرفين، لأنه مفهوم يعبر عن حركة التبادل التجاري (حالة التبادل بين دول الشمال ودول الجنوب) ، كما أن التبادل قد لا يثني الدول على تخليها عن إستراتيجيتها (حالة التبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين).

وبالرجوع إلى الجغرافيا التي تمثل الشريك الطبيعي للاقتصاد، وفي ظل التفاعل الدولي، تنتج حركة واسعة للتبادل الإقليمي والدولي والذي يساهم في إرساء الرفاهية والثقة بين الدول بما يخلق أرضية مساعدة على تطوير وحماية الأمن والسلم الدوليين، ومن جانب

---

38 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.287.

آخر يساهم التبادل في زيادة حلقات الترابط بين الدول عبر كل من:

- المصلحة المتبادلة
- محرك لعملية التعاون
- أرضية داعمة للتكامل.

- **المنظور المؤسسي:**

يقول جورج بوردو أن: " الدولة مؤسسة، وهي رهان الصراع السياسي باعتبارها ركيزة السلطة السياسية ".[39]

لقد ظهر في الثمانينات وتطور في التسعينات تيار فكري يسمى النظرية المؤسسية الجديدة، وتكونت النظرية من ثلاثة اتجاهات مختلفة، هي المؤسسات السوسيولوجية، ومؤسساتية الاختيار الرشيد، والمؤسساتية التاريخية، حيث يجمع بين الاتجاهات الثلاث هاته، الاتفاق على القول بأهمية المؤسسات في تحليل الظواهر السياسية، ولكل منها نظرته الخاصة لدوافع السلوك، وتعريفه للمؤسسات وتصوره لكيفية تأثيرها في السياسة وتفسيره لظاهرة استقرار المؤسسات ورؤيته لحركية التطور الاجتماعي والسياسي للأمم عامة.

والمؤسسات عند "جيمس مارش" James March، "وجوهان اولسين " Johan Olsen، وهما من رواد النظرية المؤسساتية الجديدة هي قواعد، وهذه القواعد عندهم ليست روتين وإجراءات واصطلاحات وأدوار و استراتيجيات، وأشكالا تنظيمية وتكنولوجية يبنى من حولها النشاط السياسي، ولكنها أيضا تلك المعتقدات والنماذج والأصول والثقافات والمعارف التي تحيط بالأدوار والروتين وتدعمها، وتعدها أو تناقضها.**(40)**

---

39 محمد الهلالي، **الدولـــة**، المغرب: دار توبقال للنشر، ط1، 2011، ص.11.

40 صالح بلحاج، "مفهوم التبعية للمسلك وحالة الاصلاحات بالجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 11، جوان 2014، ص.78.

وعن مؤسسية النظام فيقصد بها مدى اعتماده في أداء وظائفه على أبنية بيروقراطية محددة، ووجود قنوات مستقلة لجمع المعلومات وذلك لأن هذه البنية والقنوات توفر للنظام السياسي موارد تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية، أما فيما تعلق بمسالة درجة المحاسبية السياسية كأحد الضوابط المفروضة على حركية النظام السياسي في صنع السياسة الخارجية ، وهي الأخرى تخضع لثلاث متغيرات أساسية هي حجم المنافسة السياسية، وحجم المشاركة السياسية زيادة على أسلوب تولي السلطة السياسية وفقدانها(41)، وانطلاقا من هذه المتغيرات الثلاث يمكن القول إجمالا بأنه كلما زاد حجم المنافسة السياسية، وحجم المشاركة وأسلوب تولي السلطة تزداد الضوابط المفروضة على النظام السياسي بما يحد من الحركة ضمن دوائر السياسة الخارجية.

من اجل ذلك يعتقد أنصار هذا التيار أن المؤسسات في الإطار الدولي هي من يملك القدرة على خلق وفرض شروط الاستقرار، انطلاقا من إسهامها في تعزيز التعاون بين الدول عن طريق المؤسسة، كما تمثل آلية ردع للدول عبر ما تقره من جزاءات لخلق التوازن بين المصالح المتنافسة، كما تعمل المؤسسات على تطوير وتعزيز مسألة الاتصال بين الدول، وبذلك يكون لها اسهام مباشر في التقليل من خطر وحدة النزاع والصراع، ودعم قوي يشجع السلم و يخدم السلام العالمي بكل جوانبه انطلاقا من اعتبار أن المؤسسات هي نتاج مصلحة الدولة والقيود التي يفرضها النظام الدولي، وأن هذه المصالح والقيود هي من يحدد طبيعة السلوك و القرار الخارجي للدولة بالتوجه نحو التعاون او التنافس.

ويعتقد أنصار المذهب المؤسسي الليبرالي بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام توسيع الفرص ورفع القيود، بما يبين أن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار، وفي هذا الصدد يرى كيوهان "keohane"

41 محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 231.

ومارتن "Martin" أنه بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية، وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل.(42)

فإذا هناك علاقة بين القدرة التمويلية للدولة وسياسات الدعم التي تنتهجها بسياسات توظيف المواطنين في المؤسسات والدوائر الحكومية ، وأثر ذلك على الحوافز والدوافع للإنتاج وتحسين الداء بما يعني مساهمة السياسة في تحريك الاقتصاد.

فتساهم الاستثمارات الجماعية الكبيرة بين الدول في زيادة تعزيز أهمية المؤسسات، وبذلك تخلق المؤسسات إطار مهما للتعاون في إطار التفاعل الدولي، بما من شأنه التأثير في واقع العلاقات الدولية.

سابعا – التوجهات السياسية المؤثرة على مسارات التنمية:

إن البحث في أهمية العلاقة بين السياسة الخارجية والتنمية، ومنطلقات الارتباط تأسيسا على علاقة التأثير والتأثر، مسالة مهمة وتستدعي فيها أهمية الدراسة ضرورة الخوض والتعمق أكثر في البحث عن أهم مداخل التفاعل بين السياسة الخارجية والتنمية ووفق أي منظور وأي كيفية، لتحديد طبيعة الارتباط وأهدافه.

ثامنا – أهداف السياسة الخارجية في إطار النسق التنموي:

لقد شهد العالم انطلاقا من مجموعة من الأحداث العالمية عدة أزمات دفعت العديد من الدول والقوى الكبرى على الخصوص العمل على إعادة النظر والتفكير في توجهاتها لبلوغ مستويات أكثر استقرارا و أمنا، وفي ذلك فان ما يلاحظ في المجتمع الدولي أنه

42 Roche (jeau jacque ,(thoeries de la relations internationnal5 ,em edition, montchristien, France 2004, P. 92 .

طبع ابتداء من الربع الأخير من القرن العشرين بثلاث تيارات أو توجهات تتمثل في: التطور نحو العالمية، التوجه نحو السلم، والحاجة للإنسانية، لذلك تزايدت أهمية السعي للعمل على تقليص الفجوة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة وفي ذلك تكونت وتأكدت القناعة حول مسألة، أنه لن يكون ثمة تنمية دون بلوغ المجتمع الدولي إلى سلام حقيقي، وضمن متطلبات ذلك يبرز دور السياسة الخارجية في بلوغ هذه الأهداف عبر المساهمة في تحقيق السلم والرفاهية وصولا إلى التمكين للمجتمع والدولة، وفي إطار ذلك يعد السلام الدولي مسالة غير قابلة للتجزئة، كما أن الرفاهية الدولية تمثل سلسلة متعددة ومتتابعة الحلقات يمثل فيها التمكين أعلى مستوياتها.

- **السلام: يقول إمانويل كانت (E.Kent): "إن عولمة الفكرة ضمن تاريخ كوني، من زاوية نظر كوسموبوليتانية، ملتحمة مع الليبرالية تؤدي إلى السلام الدائم"**
- **مصطلح الكوسموبوليتانية:** يستخدم للتعبير عن معان متداخلة ولكن ليست دائما متطابقة، ويستخدم المصطلح للأشخاص والجماعات والبيئات، كما ينطبق أيضاً على الإيديولوجيات والممارسات، ويحمل في معظم الأحيان بعداً تقديرياً سواء ايجابيا أو سلبيا.

تزايدت أهمية مفهوم بناء السلام خلال فترة التسعينات عقب انتشار موجة من الحروب الأهلية في العالم الثالث، وبناء السلام عبارة عن مفهوم يحدد البنى ويدعمها، وهي البنى التي من شانها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع أو تكراره، وفي ذلك يعد العمل والتعاون الدائم السبيل الوحيد نحو حل المشكلات الإنسانية بأبعادها المختلفة، بما يمكنه من تحقيق للسلام على أسس ثابتة وتترجمه بعد ذلك مسألة انطلاق عملية إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء الصراع مباشرة.

من اجل ذلك فان السلام يعد قضية تعني كل البلدان في كل مراحل النمو، وتعتبر تدابير بناء السلام بصفتها مسارا على طريق التطور والنمو المستدام، استنادا للمساعي المرتبطة أساسا بمسالة إعادة تأهيل القدرة الإنتاجية للمجتمع والتوجه بذلك نحو إنتاج التغيير الايجابي.

وتقترن عملية بناء السلام في الحالات التي تصاحب استمرارية الصراع بنشاطات السياسة الخارجية، بدءا من الوساطة، التفاوض والتحكيم، والمصالحة، فتتلخص إذا إستراتيجية بناء السلام في التعاطي مع أسباب النزاع والصراع من أجل بلوغ أهدافها، في تلبية الحاجات الأساسية للإنسان انطلاقا من تحقيق الأمن والنظام وصولا إلى التنمية.[43]

هذا وتشير أدبيات ودلالات دراسة مفهوم السلام على سيطرة توجهين أو نمطين لتحديده

وتجسيد أبعاده وهما السوق والديمقراطية، إذ وفي ظل طرفي معادلتين تتلازم كلمتا السوق والديمقراطية، فالسوق يعتبر شرطا بديهيا للديمقراطية، والديمقراطية تستوجب السوق بالبداهة نفسها[44].

ويعمل في ذلك هذا الخطاب كإيديولوجية في ظل العولمة:

- **السلام بواسطة السوق:**

بدءا من قول "منتسكيو" Montesquieu أن السلام هو أثر التجارة الطبيعي، مرورا بكتابات "جون بايت" John Bight "وريتشارد كوبد" Richard Cobden ولغاية المنظرين المعاصرين حول المذهب الوظيفي والترابط الاقتصادي، رأى الليبراليون أن الاقتصاد الدولي بمثابة قوة من اجل السلام، إذ تخلق التجارة والترابط الاقتصادي أواصر المصلحة المتبادلة وقائدة راسخة في السلم الدولي، وبالتالي فان لهما تأثير اعتدالي في العلاقات الدولية.[45]

---

43 مارتن غريفيش، وتيري اوكلان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص.105.

44 سمير أمين، فهيمة شرف الدين مترجما، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2002، ص.155.

45 روبرت غيلبن، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004،ص.81.

إن أهم حلقة هنا تتعلق بإيلاء الانتباه للعوامل المترابطة التي يبدوا أنها تتحكم بالسبل التي تؤثر بها التجارة في العلاقات السياسية الدولية، لهذا فان ميزة العلاقات الدولية ومسألة السلم والحرب تحددهما على نحو أساسي الأشكال الأوسع للقوة والمصلحة الإستراتيجية فيما بين القوى الكبيرة والصغيرة في النظام الدولي.

وأمام هدا الطرح يبدوا من المهم التوقف عند ما قاله ديغول: **" من يتكلم في السياسة والحرب بعيدا عن المال فهو كلام هراء"**، لأن المنافسة الاقتصادية والتنافس بين الدول عبر آلية السوق بمهارة يمكنه أن يتحول إلى صراع بين الدول من أجل تحقيق فائدة اقتصادية وسياسية.

وينطلق أنصار هذا التيار من فكرة أن السلم سيسود العلاقات الدولية بفعل ازدهار التجارة الدولية انطلاقا من الرؤية القائلة أن زيادة تضاعف التوافقات الاقتصادية القائمة على مبادئ اقتصاد السوق يزيد من الرخاء الاقتصادي لكل امة تساهم في التبادلات، فالسلام هو الوضع الطبيعي والعادي، ثم ان تطور التجارة الدولية يعد عاملا من عوامل السلام.[46]

لذلك فقد ركز الليبراليون على الدور الذي يمكن أن يقوم به العامل الاقتصادي في إقامة علاقات دولية سلمية، بناء على نظريتي التجارة الدولية والاعتماد الاقتصادي المتبادل من جهة وعلى الفكر الديمقراطي من جهة أخرى.

فيرى التجاريون أن تكثيف التجارة بين الدول سوف يساعد على إقامة شبكة متداخلة ومترابطة من المصالح، تساهم بدورها في تليين وتلطيف العلاقات بينهم من منطلق الحفاظ على هذه المصالح نفسها، وهي الحالة التي تحفز الدول على الاستثمار في المشاريع الاقتصادية على حساب الميل إلى الإنفاق في المشاريع العسكرية، كما تحفزهم

46 جاك فونتانال، محمود براهم مترجما، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009، ص. 23.

على انتهاج سياسات تعاونية سلمية في علاقاتهم البينية، انطلاقا من إدراك كل دولة بأن الرهان على الخيار العسكري لتحقيق مصالحها في السياسة الدولية مغامرة وهو رهان غير مضمون.

فمن وجهة نظر الليبرالية فان التجارة لا تمنع وقوع الحروب بين الدول، وإنما تدفع بهم الى تحديد مصالحهم على نحو يجعل من الحرب سلوكا غير عقلاني ومكلف، فالتجارة تمنح فرص الاستقرار والنمو الاقتصادي، والبناء الحضاري.

هذا ويقترح الليبراليون التجاريون أن الانفتاح وما يرافقه من تعاون وتكامل يمنح الفرصة لازدهار الدول ويسهل عليها احتواء المشكلات الأمنية على المدى البعيد.

كما أن ارتباط الدول ببعضها البعض عن طريق التجارة والاستثمار، وإقامة المرافق الإنتاجية فيما بينها بكل ما تنطويه من ربحية عالية، سوف لن تكون حافزا قويا لحل الصراعات سلميا وحسب، بل تشكل أيضا دافعا قويا لأطراف ثالثة لديها استثمارات في كل بلد من البلدين المتنازعين لأن تتدخل لمنع نشوب الحرب.

وبهذا تتسم الروابط التجارية في إسقاط مبررات الحرب بين الدول، وتؤمن في نفس الوقت فرصا أكبر للسلام بينهم، لأن العلاقات الاقتصادية المتداخلة بين الدول تجعل كل دولة تراهن على رخاء وأمن البلد الأخر، وتأسيسا على ذلك يظهر في السياسات الدولية أن مناطق النمو والرخاء الاقتصادي في العالم هي تلك المناطق الأكثر أمنا والأقل صراعا وحروبا، بينما مناطق الركود والانحطاط الاقتصادي هي الأكثر صراعا وحروبا.

إن قدوم الليبرالية في نهاية القرن 18 سمح لأصحاب المبادرات الخاصة باستلام ما هو أساسي في النشاط الاقتصادي والمالي، فعقيدة التبادل الحر انعكست على امتياز آخر من امتيازات السلطة وهو تنظيم حجم ومساحة المبادلات الخارجية.

فبلوغ الإنتاج مستويات قياسية في كل النشاط الاقتصادي فرض على الحكومات العمل على إرضاء طموحات الجماهير في التنمية والتطور، مثلما فرض على المستوى الإقليمي تطور الأسواق المشتركة، وهو ما انعكس إيجابا على التطور الكبير في المبادلات الدولية.

وقد نجم عن ذلك نوع من التزاحم والتنافس الدائم بين الاقتصاديات التنافسية، وتداخل في النشاطات التي جعلت الأنظمة الاقتصادية الوطنية خاضعة لبعضها البعض، وحتى الدول الصناعية غالبا ما تخضع لمالكي المواد الأولية ولا سيما فيما يتعلق باحتياجاتها الطاقوية، لدلك فقد بلغت مساهمة الاستثمارات الخارجية مستوى كثيف في العلاقات بين الدول ذات الاقتصاد الليبرالي.

هذا وتقدم النظرية الليبرالية تفسيرات لا غنى عنها بشأن التنوع والاختلاف في المضمون الحقيقي للسياسة الخارجية، كما يرى الليبراليون بأن السلام والرفاه والعدالة والتعاون تدار بواسطة مجموعة من القوى المعتمدة على بعضها البعض، والتي تشكل أوجها لعملية التحديث.

- **السلام الديمقراطي:**

نظرية السلام الديمقراطي (DEMOCRATIC PEACE) كفكرة تعود إلى كتاب "السلام الدائم " لصاحبه "ايمانويل كانط" E. Kent'' الذي نشر عام 1795، وتعني نظرية السلام الديمقراطي أن الأنظمة الديمقراطية لا تتحارب في ما بينها، وتم إحياء النظرية عقب الحرب العالمية الأولى وما خلفته من أثار سلبية، على اعتبار أن التوافق بين الديمقراطية والسلام يشكل قاعدة في العلاقات الدولية.[47]

---

47 Philippe moreau-Defarges, **l'ordre mondiale**, 2me éd, paris : Armond colin, Dalloz, 2000, p.23.

فأكدت إذا العديد من البحوث الإمبريقية هذا الطرح، وفي إطار مفهوم السلام رأى بعض العلماء والدارسين انه يمكن شرح السلام النسبي بين الدول من منطلق المدخل الديمقراطي

استنادا للعلاقة السببية للديمقراطية والسلام، فالتنوع المؤسساتي والعلاقات بين الدول ضمن التوجه الديمقراطي تمثل عنصرا مساهما في السلام الديمقراطي.

إلا أن التمييز الأكثر إرضاء لمفهوم السلام من مدخل ديمقراطي هو ذلك التمييز ذو الطابع الثقافي، لأن وجود ثقافة التفاوض و التصالح تعني أن الفواعل في الدولة الديمقراطية هي الأكثر قدرة على اتخاذ مواقف ايجابية، وتنشا في إطار ذلك مسالة تبادل الأدوار بين الدول في محاولة التوصل إلى التسوية والسلام.

وتتعلق كل هذه الأفكار بمسالة تأثير هذه العلاقة بين السلام والديمقراطية في النظام العالمي، أين نجد الديمقراطيون يؤمنون بدور الديمقراطية في زيادة نسبة السلام فيه، أما دعاة التيار المخالف فيبررون موقفهم بالتوجه العدائي للدول الديمقراطية تجاه الدول غير الديمقراطية.

لقد ساهم سقوط جدار برلين عام 1989 في إعطاء دفعة جديدة لمشروعات عولمة التبادلات، وذلك بوضع حد للسياسة الدولية القائمة على المواجهة بين الكتلتين، وفي ذلك نجد مختلف الفواعل تسعى الى التأثير في الواقع والإيديولوجيات التي تقترن بالعولمة، من اجل تطوير نظام قادر حسبهم على توفير المزيد من الرفاهية والرخاء لكل العالم.

وفي المقابل تحاول التيارات المناهضة للعولمة ان تقترح نماذج بديلة عن فكر " سياسة السوق" وتطالب في نفس الوقت أن تخضع الاختيارات الاقتصادية والسياسية التي يقوم بها فاعلو العولمة إلى قواعد اللعبة الديمقراطية.

ويرى أصحاب هذه النظرية أو الطرح أن الدول الديمقراطية هي التي تميل الى خيار السلام في سياساتها الخارجية، لأنها محكومة بضوابط توفيقية تمنعها من استعمال القوة ضد الكيانات التي تشترك معها في نفس التوجه والمبادئ، وفي دراسة صدرت في 1990 يرى فيها " **كارل**

هيرشمان" أن هناك علاقة بين نظام الحكم و السلوك الخارجي للدولة، فالدول ذات الطابع الديمقراطي تتميز سياستها الخارجية بسلوكيات سلمية، على خلاف الدول غير الديمقراطية التي تتميز بالعدوانية في سلوكها في إطار العلاقات الدولية، فيعتقد **"كارل هيرشمان"** أنه كلما زاد عدد الدول الديمقراطية في العالم كلما قل معها احتمالات نشوء الحروب والصراع، ودلك لأن الدول الديمقراطية في رأي **"هنري كيسنجر"** تميل لحل خلافاتها باستعمال المنطق وليس بالقوة و الحرب. [48]

وفي نفس السياق يشير **" فرانسيس فوكوياما"** في كتابه نهاية التاريخ إلى اعتبار أن تصاعد موجة الديمقراطية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ووصولا إلى نهاية الحرب الباردة إلى 70% من الدول مؤشر ايجابي يعني بان تأسيس نظام دولي متجانس ديمقراطيا وإيديولوجيا يساهم في تمكين الدول حديثة العهد بها من تنمية وتحديث نظمها ومؤسساتها، وتجعل الدول تتصرف كفاعل عقلاني في رسم سياستها، الأمر الذي يخفف من تفاقم الظاهرة الصراعية في العلاقات الدولية، فالديمقراطية حسبه هي أداة للتحديث والتنمية وبناء السلام، مستدلا في دلك بالتطور الاقتصادي للدول التي شهدت تحولا نحو الحكم الديمقراطي.**[49]**

---

48 عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص.375.

49 فرانسيس فوكوياما، ترجمة حسين أحمد امين، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة: ط1، 1993، ص.57.

لقد ساهم سقوط جدار برلين عام 1989 في إعطاء دفعة جديدة لمشروعات عولمة التبادلات، وذلك بوضع حد للسياسة الدولية القائمة على المواجهة بين الكتلتين.

وفي ذلك تسعى مختلف الفواعل إلى التأثير في الواقع والأيديولوجيات التي تقترن بالعولمة، من اجل تطوير نظام قادر حسبهم على توفير المزيد من الرفاهية والرخاء لكل العالم، وتحاول التيارات المناهضة للعولمة أن تقترح نماذج بديلة عن فكر "سياسة السوق" وتطالب في نفس الوقت أن تخضع الاختيارات الاقتصادية والسياسية التي يقوم بها فاعلوا العولمة إلى قواعد اللعبة الديمقراطية.

" لا يمكن لأي مجتمع ان يكون منتعشا وسعيدا في ظل وجود عدد كبير من أعضائه في حالة فقر وبؤس، ولا بد أن يكون للإنصاف الذي يغذي ويكسو، ويسكن جميع الناس حصة ضمن ما ينتجه هؤلاء الأعضاء من خلال العمل". ادم سميث(ثروة الأمم 1776) الفصل الثامن الفقرة 36.

- **الرفـاه:**

لقد استخدم مفهوم الرفاه من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية التي تعمل في مجال التنمية الإنسانية، كمؤشر للدلالة على نجاح وفعالية البرامج والسياسات، ورغم الاختلاف حول مفهوم الرفاه إلا أنه يمكن تعريفه على أنه: " إمكانات المجتمع التي توفر الحاجات والفرص للفرد لتحقيق أهدافه ضمن المحددات الثقافية والقيمة المادية في المجتمع"، ويمكن بمعنى بسيط وصف الرفاه على أنه: تحقيق الأهداف الحياتية والأداء الايجابي. (50)

---

50 كمل صالح، **قياس الرفاه الإنساني**، الأردن: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2014، ص.05.

هذا واستعمل مصطلح "دولة الرفاهية" في سنة 1941، حيث تحدث **"وليام تمبل" (W. Temple)** في كتابه المواطن ورجال الكنيسة، ليستقر المصطلح مع منتصف القرن

العشرين بين حدي تكافؤ الظروف وتكافؤ الفرص، كما وتتعلق الوظيفة الرئيسية لدولة الرفاهية في علم السياسة بإعادة إنتاج القوة العاملة والسلوك المتعلق بإعادة الإنتاج.

إن بلوغ الرفاه عبر أهداف السياسة الخارجية يقصد به تحري بلوغ أقصى حد من المنفعة، وزيادة فرص ومستويات الرفاه، ونعني بسياسات الرفاه مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة، وضمان مستوى معيشي للمواطنين وفي ذلك نجد أن الرفاه لا يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الاقتصادية والاجتماعية، ويتعداها إلى ضمان الحقوق المدنية والسياسية، فالرفاهية إذا لا تتوقف على العوامل المادية فقط، بل تتعداه إلى عوامل غير مادية، كما أن الرفاهية المجتمعية لا تعتمد على حجم الناتج القومي الإجمالي بل تعتمد كذلك على تكوين أو محتوى الناتج (ماذا ينتج؟ وبأي نسب؟)، وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية.[51]

كما أن الرفاهية هدف لا يمكن تحقيقه إلا بجهود متضافرة من جانب كل أعضاء المجتمع الدولي، فهناك علاقة أو اثر مباشر لمسألة المشاركة المجتمعية التي تعبر عن الاندماج الطوعي للمواطن في صنع القرار المجتمعي كونها من شروط الديمقراطية على مسالة الاقتصاد من خلال تأثيرها على قاعدة أن التنمية تتحقق عبر تطور الإنتاج وليس الاستهلاك، باعتبار أن المشاركة تعزز المسؤولية والتي تؤثر على العمل والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتي تؤثر على نوعية الاستهلاك وطريقته، وهي المسالة التي تتوافق مع مبادئ التنمية التي يستدعي تحقيقها ضمان تفاعل جملة من العوامل والفواعل لإحداث التنمية المرغوبة.

---

51 إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2001، ص.101.

تعد ترجمة النمو القوي إلى أوضاع اجتماعية أفضل بمثابة الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصاديات النامية، وفي ذلك لا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه، لأن النمو الاقتصادي المرتفع وحده لا يستطيع التحسين من النتائج الاجتماعية

وهو ما أثبته الواقع الاقتصادي والسياسي الحديث، لأن النمو الجيد في الاقتصاديات النامية لابد أن يشجع الغايات النهائية لأي سياسة تنموية والتي يمثلها الرفاه والجامع في مضمونه بين طبيعة النمو(قوته، تنوعه، استمراريته)، وبعده الاجتماعي (النواتج الاجتماعية).[52]

إجمالا فهناك علاقة بين الرفاه وشرعية النظام في الدولة، فكلما زادت برامج الرفاه الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة للمجتمع، كلما أدى ذلك إلى استقرار وشرعية أكبر للنظام السياسي، كما أن الدراسات تشير إلى أهمية ارتفاع المستوى التعليمي يساهم في تحسين النتائج الاقتصادية على اعتبار أن الرفاه يمثل منظومة متكاملة ترتبط بمختف الجوانب الحياتية بدءا من تحسن ظروف المعيشة إلى الصحة التعليم وغيرها من المؤشرات.

أن مفهوم الرفاه لا يقتصر في مفهوم التنمية على النفع المادي فقط بل واتساعه للمتطلبات المعنوية في الحياة مثل التمتع بالحرية واكتساب المعرفة والكرامة الإنسانية والمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية كما تقوم على بناء القدرات البشرية الممكنة للتوصل إلى مستوى إنساني راقي. [53]

---

52 مونتفورت ما تشيلا وآخرون،" السعي إلى الجودة"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 52، رقم 02، 2015، ص.10.

53 محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ، 2011، ص. 176.

- **التمكين:**

يقترن التمكين أساسا بمسالة الحديث عن الفرص المتاحة، بما يعني قدرة الإنسان على اختيار مساره في الحياة بكل حرية، ووفقا لما لديه من قدرات، هذا ويتلخص التمكين في القضاء على العقبات التي تحول دون تحقيق الازدهار والتنمية الإنسانية الحقيقية.

وانطلاقا من الحديث عن محفزات السياسة الخارجية، يعتبر الإدراك أحد المداخل المؤثرة على فاعلية القرار الخارجي، كما يلعب دورا أساسيا في توجيه خيارات السياسة الخارجية، وبالتالي يتأسس دور الإدراك في التأثير على عملية التمكين، ويتوقف عليها لأن التمكين مرتبط بالأهداف والأهداف تقوم أساسا على الإدراك والذي هو عبارة عن عملية الفهم لدى الفرد أو الجماعة التي تصنع القرار.

كما أن الإدراك يرتبط بمفهوم تصورات الدور القومي الذي تحدث عنه " **هولستي**" Holsti 1970، لفهم سلوك السياسة الخارجية، غير أن الإدراك يعد متغيرا مستقلا له تأثير على السياسة الخارجية لصانع القرار.

ومنه تكمن شروط بناء التمكين في ضمان وتوفر ما يلي:

- **العقلانية:** والتي نجد أليسون تحدث في تحليلاته من خلال التساؤل عن العوامل التي تحدد النتائج، وفي ذلك تمثل العقلانية أساس لبناء تصور منطقي وواقعي للقرار الخارجي.
- **الاستمرارية.**
- **التراكمية:** انطلاقا من تأسيس شبكة متميزة من الاعتقادات والقيم والقدرات في إطار التجارب التاريخية وبذلك يتأسس كمساهم في عملية بناء وخلق شروط التمكين.

فتساهم إذا الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والثقافة في تشكيل المضمون المجتمعي الذي ينطلق منه صانع القرار الخارجي.

من جانب أخر يمكن تقسيم الحديث عن التمكين وبناء شروطه إلى مستويات، تمكين الأفراد، تمكين المؤسسات، تمكين السياسات والعمل المشترك.

- **تمكين الأفراد:**

أن الحديث عن إشكالية سوء توزيع الثروة والسلطة في الدول النامية، يمثل أحد المداخل التي تساهم في إعادة إنتاج الصراع والمعضلات بما يجعل السياسة الخارجية للدولة حبيسة التعاطي مع الهاجس الأمني ومواجهة الضغوط، دون العمل على توسيع الفرص وتعظيم المنافع انطلاقا مما يتيحه التفاعل الدولي من فرص ويوفره من إمكانيات.

كما تؤثر مسالة التفاوت في الدخل على مسالة خلق شروط التمكين للأفراد، لأن عدم المساواة يمثل محددا لعملية التقدم.

وفي كل ذلك تحتل مسألة القدرات أهمية كبيرة في إطار الحديث عن قياس ودرجة التمكين للأفراد، لأن المساواة والفرص تبني القدرة والقدرة تمثل مؤشرا دالا على مسألة التمكين، إلى جانب ذلك تستدعي خلق شروط التمكين مراعاة مبدأ الجندر والذي يمثل أحد المحفزات الداعمة لدور السياسة الخارجية في زيادة فرص التنمية خصوصا في ظل ما تمليه متطلبات الحداثة والاندماج في منظومة العولمة، وهو ما تدعمه نظرية الجندر في العلاقات الدولية، من خلال ما تأكده على دور المرأة في العلاقات الدولية، وكان إسهامها الأنطولوجي من خلال إدخال فاعل جديد في العلاقات الدولية، ومن الناحية الإبستمولوجيا فقد أتت ببدائل وفرضيات قامت على نقد النظرية الواقعية الكلاسيكية التي تعتمد على القوة على عكس النظرية النسوية التي تقوم وتعتمد على الصيغة التعاونية بدل الصراعية في العلاقات الدولية، كما يسهم مراعاة مبدأ الجندر انطلاقا من طرح النظرية النسوية في العلاقات الدولية في التقليل من الإنفاق العسكري واستثمار نفقاته في مجال التنمية، وللإشارة نجد أن المرأة تساهم بأكثر من 70% من الإنفاق الاستهلاكي العالمي.

كما أن فسح المجال السياسي أما النشاط الحر لمجموعة غير مسبوقة من الفاعلين السياسيين، وكما جادل **"بوزورسكي" Przeworski** فانه تقلل هذه العمليات من التكلفة– الفعلية أو المتوقعة– للتعبير الفردي والعمل الجماعي، ومن جانب آخر أشار **" ماكسين مولينو"** Maxine Molyneux إلى المصالح الإستراتيجية القائمة على النوع الاجتماعي، والتي هي في العادة مشتقة من تحليل خضوع المرأة، ومن تشكيل مجموعة بديلة من الترتيبات أفضل من الموجود بالفعل، وتتضمن تلك المصالح القضاء على الأشكال المؤسسية للتمييز وتحقيق المساواة وترسيخ حرية الاختيار.[54]

- **تمكين المؤسسات:**

تسهم المؤسسات في بناء شروط التمكين انطلاقا من معايير الكفاءة، المشاركة، والتعاون ويمتد في ذلك دور المؤسسات إلى المساهمة المباشرة في بناء وتوفير الطر القانونية للقطاعات المختلفة خاصة المالية، فـ **"امارتيا سن"** يقول انه إذا أردنا تحسين الإمكانيات علينا تحسين القدرات.كما يؤدي التمكين المؤسساتي إلى تعزيز الالتزام المشترك تجاه قضايا وراهن الإنسانية، انطلاقا من كون أن تعزيز الإمكانيات يعزز القدرات ويدعم التعاون، لذلك فان الوقوف على أدوات التعاون الدولي مهم جدا للإجابة على مدى كفايتها وإسهامها في دعم قاعدة التقدم والبناء التنموي.كما تعبر القدرة التمويلية للدولة وسياسات الدعم التي تنتهجها بسياسات توظيف المواطنين في المؤسسات والدوائر الحكومية، وأثر ذلك على الحوافز والدوافع للإنتاج وتحسين الداء بما يعني مساهمة السياسة في تحريك الاقتصاد.

---

54 ميرفت حاتم، شهرت العالم مترجما، **نحو دراسة النوع في العلوم السياسية**، مصر: مؤسسة المرأة والذاكرة، ط1، 2010، ص.133.

- **التمكين للعمل المشترك:**

تعمل السياسة الخارجية للدولة على تحقيق أهداف وخدمة مضمون المصلحة القومية، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية القدرات والتي تتأسس كمنطلق وقاعدة رئيسية في عملية التمكين، على اعتبار أنها تساهم في خلق تكامل في إطار العملية التنموية من خلال تجسيد منطق إخضاع أهداف السياسة الخارجية لأولويات ومتطلبات الداخل التنموية.

من أجل ذلك فان بناء شروط التمكين للاقتصاديات الإفريقية بما يؤهلها لدفع عجلة التنمية يستلزم الاعتماد على تعدد الخطاب في إطار السياسة الخارجية عبر قاعدة تنويع الاقتصاد وتنويع الشركاء مرفقة برشادة وعقلانية إدارة موارد الدولة وهو ما من شانه تسريع مسالة التكيف والتأقلم مع معطيات البيئة والعالم الخارجي كعامل مساهم في تفعيل العملية التنموية.

يرتبط تحقيق التنمية بالتمكين، أي تطوير قدرات المواطنين والحرية والعدالة في التوزيع الذي يشمل الإمكانات والفرص المتاحة، والتعاون والأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات ، وأخيرا الاستدامة التي تضمن متطلبات الجيل الحالي دون التأثير على مستقبل الأجيال القادمة.

تاسعا – الدبلوماسية الاقتصادية:

لقد برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة هامة من أدوات التعامل السياسي الدولي في فترة الحرب العالمية الثانية، بل إن الأسلحة الاقتصادية تتفوق بمقياس الفاعلية والتأثير، ويؤكد "**جوزيف ناي**" هذا المعنى عندما يقول أن ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة، وإنما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة، فقد تضائل مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة، وان التهديد الذي تحس به الدول تجاه استقلالها اخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية.

وهذه الحقيقة هي التي جعلت بعض الباحثين يطلقون اصطلاح "القوى العظمى المدنية" على الجماعات الاقتصادية، وهي الدول التي تتمتع بقوة اقتصادية وصناعية تكنولوجية عملاقة، وتستطيع هذه القوى الاقتصادية العملاقة أن تحقق أهدافها السياسية بوسائل التأثير الاقتصادي في الاتجاهات السياسية للدول الأخرى.

إذا فهناك قوة التأثير السياسي والدبلوماسي من خلال الأدوات الاقتصادية.[55]

وتتعدد أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وتتمثل في:

- تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري على غرار إلزام المنتجين مثلا بضرورة التقيد بمواصفات فنية خاصة في الإنتاج على النحو الذي تقرره الدولة.

التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية.

- فرض قيود على التحويلات الخارجية، وعلى الاستثمارات الأجنبية.
- تقديم المنح والقروض
- التعديل في الشروط التي تحكم انتقالات رأس المال، أو حركة التجارة إلى الخارج.

وفي ظل تطبيق أساليب الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية، فان أهم ما يلاحظ ويسجل هو مسالة تعذر فصل الأهداف الاقتصادية عن الهداف السياسية، لأن أثر استخدام الدبلوماسية الاقتصادية له تأثيرات تمتد إلى المجالين الاقتصادي والسياسي.

إن القوة الناعمة تتوقف على القبول غير المباشر من الآخرين، والسؤال المهم هنا كيف تطبق الصين هذه المقاربة؟

---

55 إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص. 424.

من ناحية التحليل الاقتصادي فالقوة الناعمة للصين، تتحدث عن جاذبية السلع، والقدرة على تحقيق مشاريع البناء بسرعة، وبعيدا عن أي خلفيات لنظام القيم الصيني، إضافة إلى

ذلك فالصينيون براغماتيون خصوصا إذا كان لديها مصلحة مع أحد الدول، وبدون الحاجة إلى ممهد خاص للإغراء، بسبب أن الطرف الآخر يملك اعتقادا تجاه الصين بأنه سيربح، فالماء لا يحتاج إلى دعاية وإغراء، فتمتلك الصين قدرة على الجذب ولكنها قوية.

وإذا سلمنا بممارسة الصين لسياسة الإغواء، فستكون حتما عبر الرسالة الموجهة للدول الإفريقية المعلنة عن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

فالصين تعمل على نموذج للتعاون والشراكة مختلف تماما عن نموذج المؤسسات الدولية والقوى الغربية الكبرى، وذلك لأنها تسعى نحو نموذج صيني حقيقي.

إن النموذج الاقتصادي والدبلوماسي يعكسان صورة تاريخية وقدرة عسكرية، إضافة إلى مكانة دولية، ولكن يبقى كل هذا مفتقدا إلى التجذر والتعمق أكثر.

لقد ساهمت مختلف التحولات و التغيرات التي صاحبت فترة نهاية الحرب الباردة لقيام أرضية جديدة تتميز بزيادة التوجه نحو التشبيك الاقتصادي الدولي خصوصا تزامن مع تصاعد نشاط مؤسسات الحكامة العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)، أين أصبح الاعتماد على أهمية التكامل الاقتصادي كخطوة نحو بلوغ مستويات أخرى من التكامل وأهمه التكامل السياسي، وتبرز في إطار الدبلوماسية الاقتصادية منظومة من الخيارات و البدائل التي تستعملها الدول وتكمن في: **(56)**

---

56 Joshna .s. Goldstein and John .c. Pevehouse, international relations ; new york, 10ed ,2013 , p.403.

- منظومة المبادئ والقيم والهداف الأساسية التي تؤكدها كل المواثيق الدولية، من اجل بناء علاقات مبنية على التعاون الدولي المشترك بين الدول على اختلاف طبيعتها وبنيتها.

- منظومة المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف لتنمية المصالح المشتركة للدول.

- منظومة المعاهدات والاتفاقيات والإعانات الدولية العامة، التي تستهدف تأمين درجة عالية من التعاون الدولي المشترك حول أهم القضايا والمشكلات التي تؤثر في أوضاع المجتمع الدولي.

- منظومة الخيارات المتمثلة في المساهمات في إقامة المنظمات الدولية، والالتزام بتنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عنها.

وفي إطار الدبلوماسية الاقتصادية تتضح أهمية الارتباط بين الطاقة والتنمية في إطار واقع التفاعل الدولي، وهي المسألة التي تتأسس من خلال جملة من النقاط على غرار العلاقة بين استهلاك الطاقة ومستويات النمو، أو حتى بين مسألتي الركود الاقتصادي وأسعار البترول.

كما تساهم مسألة توفير خدمات الطاقة في القضاء على ظاهرة الفقر، أو التخفيف من حدتها وانتشارها، وهو ما يتطابق مع نصوص وأهداف الألفية للتنمية، أين تشير الدراسات إلى أهمية توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة بدءا بالجانب التقني ومسالة السرعة والفعالية وصولا إلى التكلفة التي من شانها تعزيز مسالة الاستمرارية في إطار إستراتيجية مكافحة الفقر وخدمة أهداف الألفية للتنمية التي أقرت خطتها المجموعة الدولية.

وقد تأسس هذا الطرح بعد دخول مفهوم الطاقة إلى دالة الإنتاج في إطار العملية الاقتصادية ودعمت أكثر هذا التوجه الدراسات التي أعدتها الوكالة الدولية للطاقة التي تؤكد على ان استخدام الطاقة يعد عاملا مساهما في مسالة التنمية[57].

كما يعتبر استخدام الطاقة مؤشرا مفسرا لمستويات الرعاية ودرجة النمو الاقتصادي داخل الدولة، انطلاقا من متغير درجة الاستهلاك أين تساعد خدمات الطاقة الحديثة مثلا في الحد من معاناة المرأة ، وتحسين ظروف الصحة والتعليم، وتحفيز المشروعات الصغيرة، فخيارات الطاقة لها آثار على مستوى الميكرو والماكرو اقتصادي.

فكما تؤثر الطاقة على درجة وفعالية استجابة الحكومات لاحتياجات المواطنين، نجد أيضا أن الطاقة تؤثر على الاقتصاد الكلي من خلال مسألة التصدير والاستيراد وعلى مسالة التنافسية في السوق العالمية، وبالعودة إلى علاقة الطاقة بالتنمية نجد أن الطاقة تساهم بقدر كبير في توفير التمويل، والذي يتأسس كداعم رئيسي لأهداف الألفية للتنمية.

---

57 christopher flavin and molly hull aeck, « energy for developement », worldwatch institute, wachington, .2014p.10.

المحور الثاني :

الدبلوماسية الاقتصادية:

تفاعل السياسة الخارجية مع التنمية

لم تعد الدبلوماسية حبيسة التعاريف القديمة المحصورة في مجموعة من الاتصالات وتنظيم العلاقات وجمع المعلومات فحسب، بل تحولت إلى عامل مؤثر في تخطيط الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية وإقامة العلاقات بين الدول على أسس جديدة من ناحيتي الأولويات والأهداف، والسعي للمحافظة على مصالح كل منها، وتحقيق المساواة فيما بينها، وفتح المجال أمام نموها وتطورها، وذلك في الوقت الذي تجاوزت فيه العلاقات بين الدول سواء أكانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الاعتماد فقط على الاعتبارات السياسية أو العسكرية، لتصبح موجهة باعتبارات اقتصادية أساسا برزت الدبلوماسية الاقتصادية وبشكل قوي ونشط على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية [58].

---

58 الدبلوماسية الاقتصادية ، **الموسوعة السياسية** https://political-encyclopedia.org/dictionary

وذلك عندما لاحت بوادر فوز الحلفاء في تلك الحرب، فبعد الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية، سعت مجموعة من الدول إلى إيجاد مؤسسات دولية تكون الغاية من وجودها إعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير شروط الانطلاقة الاقتصادية الجديدة، وإزالة العقبات التي تعيق

عملية تدويل الإنتاج ورأس المال على المستوى العالمي، وخلق شروط اقتصادية وسياسية جديدة وإعادة تقسيم مناطق النفوذ والسيطرة حيث أصبحت تلك الدول ترتبط مع بعضها بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية، كما اكتسب الاقتصاد دورا مركزيا في النشاطات الدبلوماسية، وذلك بسبب زيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية ازدهار التجارة بشكل خاص، وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى حد مستطاع، فشهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ما عرف بمرحلة تعدد المنظمات الدولية، والتي نشئت لتشكل إطارا للنظام المالي العالمي، والنشاطات التجارية الحديثة، فهي مرحلة اتسمت إلى حد ما بالتعاون الاقتصادي الدولي، وذلك على المستوى الثنائي، والإقليمي، والعالمي، وكان هذا التعاون يهدف إلى توحيد الإطار القانوني، وتوحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي الدولي، كما كان يهدف إلى إقامة مشاريع دولية مشتركة بالإضافة إلى ذلك العمل على إيجاد حل مشترك للمشكلات الاقتصادية الدولية.[59]

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها مجموعة من النشاطات الدبلوماسية تعتمد العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، أي استخدام قدرات الاقتصادية للدولة على الدولة أخرى.

---

59 د. سرى موفق مقصود، **الدبلوماسية الاقتصادية**، كلية القانون جامعة البيان، مارس 2021، https://www.researchgate.net/publication/350323704_aldblwmasyt_alaqtsadyt

وهي أيضا فن استخدام القدرات والعوامل الاقتصادية لفض النزاعات السياسية بين الدول، وقد قصر هذا التعريف حصر العمل الدبلوماسي الاقتصادي، ومن خلاله أيضا يمكن القول: قد تكون الغاية من ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لضغط على الدول المعينة، وأيضا: تكون الغاية من ممارستها السعي لتطوير المصالح الخارجية للدولة وتأمين اقتصادها الوطني وحل مشاكلها الاقتصادية.

وتعرف **الدبلوماسية الاقتصادية** بأنها شكل من أشكال الدبلوماسية تستخدم فيها الدولة أدواتها الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها، وتعرف أيضا أنها أدوات اقتصادية من مكافآت وعقوبات اقتصادية دولية والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسية الخارجية لدولة ما، لرعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للدولية [60].

الدبلوماسية الاقتصادية وبعض المفاهيم المتشابهة

الدبلوماسية التجارية Trade Diplomacy:

تعرف الدبلوماسية التجارية المعاصرة Contemporary Trade Diplomac على أنّها الدبلوماسية المتعلقة بتبادل السلع والخدمات عبر الأسواق؛ إنّ الدبلوماسية التجارية لا تشمل إدارة المساعدات الاقتصاديّة للدولة المانحة أو المستفيدة، ولكنّ هذا النشاط يقع ضمن مجال الدبلوماسية الاقتصادية والشيء نفسه ينطبق على إدارة العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة مع المنظمات الاقتصاديّة الدوليّة [61].

استعملت الدبلوماسيّة التجاريّة Trade Diplomacy للتعامل مع وصياغة السياسة التجارية خلال المفاوضات المتعددة والمشاورات التجارية وتسوية النزاعات.

---

61 عماد حبيب دوبلات، الدبلوماسية الاقتصادية، اللاذقية: دار المرساة، 1996، ص.6.

62 نفس المرجع .

الدبلوماسية التجارية Commercial diplomacy: كانت هذه الدبلوماسية جزءًا من السياسة الدولية ولا تعد نشاطًا جديدًا عند بعض علماء الاقتصاد، لكن كمصطلح Commercial diplomacy لم يستخدم إلّا منذ منتصف العقد الماضي فقط، وأدرك أنّ هذا الحقل يحتاج إلى مهنيين تلقوا تعليمًا وتدريبًا خاصًّا لممارسة هذا النمط من الدبلوماسية.

تقوم الدبلوماسية التجارية بمساهمة مهمة للاستمرار في تطوير التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعمل الدبلوماسية التجارية على ترويج الصادرات وجلب وتشجيع الاستثمارات الخارجية الأجنبية، ورأس المال وتحسين المناخ والاستثمار، وتوطيد العلاقات السياسية عن طريق البعثات التجارية الخارجية من أجل دعم قدرتها التنافسية لمواجهة الشركات الأجنبية.

عناصر الدبلوماسية الاقتصادية

تتكون الدبلوماسية الاقتصادية من ثلاثة عناصر:

1- استخدام النفوذ السياسي والعلاقات لتعزيز و/ أو التأثير في التجارة الدولية والاستثمار ولتحسين أداء الأسواق وتقليل التكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود.

2- استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة للتعاون والعلاقات المستقرة سياسيًا وزيادة الأمن الاقتصادي بالتركيز على سياسات هيكلية واتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية.

4-تعزيز المناخ السياسي السليم لتسهيل وتحقيق الأهداف من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، وفي مجال المنظمات فوق الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية والتعاون الاقتصادي و التنمية.[63]

---

63 - نفس المرجع.

نماذج في الدبلوماسية الاقتصادية:

نموذج : Yiu & Saner:

تشكلت الدبلوماسية الاقتصادية لتأخذ نموذج جديد ذو ستة أوجه، ويرتبط التعريف بالدبلوماسية الاقتصادية بوجود فاعلين دبلوماسيين من أجل التعايش في الجوانب الاقتصادية الخارجية، وتصنف وفق مهامهم وأدوارهم إذ كان التصنيف على النحو التالي:

- الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية: تشكل كل منهما وظيفة في هذا المجال، ويعني هذا أنهما مجموعة من الأعمال الاقتصادية والأدوار والوظائف تقوم بها الوزارات المختصة في المجال السياسي الاقتصادي والتجاري[64]، إلا أنها تركز اهتمامها على عمل السياسات الاقتصادية، أي عمل الوفود الذي يصنع المعايير للدولة مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمات الإقليمية والمتخصصة وغيرها، من قبل مختصين في الدبلوماسية الاقتصادية، واستخدامهم لمجموعة المصادر الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بالمهارات الاقتصادية، لاهتمام الدبلوماسية التجارية بالقطاع التجاري والسعي للنجاح الاقتصادي من أجل الاستثمار الخارجي في الداخل والاستثمار الداخلي في الخارج، يعهد للعامل التكنولوجي والسياحي بالإشهار التجاري، ولا تخلى هذه الدبلوماسية من المقابلات مع البعثات الخارجية وتتضمن هذه البعثات المحتوى الاقتصادي التجاري من أجل التنسيق بين الجهات الحكومية مع الجهات غير حكومية لتحليل الرؤية الوطنية الموحدة للدبلوماسية الاقتصادية التجارية.

---

64 محمد لعربي بن لخضر، أسماء يعقوب، **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي**، مجلة البشائر الاقتصادية، أفريل 2016، ص.135.

دبلوماسية الشركات والدبلوماسية رجال الأعمال: تعتمد دبلوماسية الشركات على عمل أصحابها وعلى نشر ثقافة وحدة العمل داخل شركة، ونشر أيضا ثقافة الشركات في وسط التجارة العالمية، تهدف دبلوماسية رجال الأعمال لجعل البيئة الخارجية عامل لتشجيع المشاريع

التابعة لأنشطة الأعمال، تعبر الدبلوماسية الأعمال الوسيط بين الشركات الحكومة و المنظمات غير التجارية[65].

دبلوماسية المنظمات غير الحكومية والوطنية: تركز دبلوماسية المنظمات غير الحكومية على السياسات الاقتصادية باعتبارها ذات طابع الاقتصادي، هناك فرق بين المنظمات التي تعمل داخل الحدود الوطنية والمنظمات عابرة للحدود، فالمنظمة الأولى وهي داخل الحدود تشمل المنظمات اقتصادية وطنية غير حكومية ،تتكون من عدة جمعيات مثل حماية المستهلك و محاربة الفساد وغيرها، إلا أنها في انتشار كبير ومتزايد وأصبح طريق الوصول إلى المعلومات الوطنية و إدارة الشركة أمرا في غاية البساطة، تمارس الدبلوماسية غير الحكومية العابرة للحدود (منظمات غير حكومية دولية)، سيطرتها على الأنشطة من أجل كسب تأييد على أعمالها الدولية، فهي تعمل على الصعيد الدولي مثل الصندوق النقد الدولي أو المشاريع التجارية الدولية، وتعمل في فئة تطبيق المشاريع التعاونية بين الدول النامية والدول الانتقالية أي أنها عنصر مكمل للمنظمات الوطنية.

---

65 نفس المرجع ، ص.13

النموذج الثلاثي للدبلوماسية الاقتصادية:

في عام 1991 "**Strange Susan**" اقترح النموذج الثلاثي للدبلوماسية الاقتصادية، ويتمحور حول 3 أنواع هي:

- الدبلوماسية الاقتصادية بين الحكومة والحكومة.
- الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الشركة والشركة.
- الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الحكومة والشركة.

إلا أنها لم تحقق العمل الاقتصادي المطلوب وكذلك تعرضها لجملة من الانتقادات بسبب التفسيرات غير المقنعة، ولم تعتمد المعايير القائمة بين الحكومة والشركة، مثل اشتراك عديد من الجهات الاقتصادية من أجل إعطاء عمل موحد لتحقيق النتائج المرجوة.

نموذج الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الزوايا:

هي نموذج جديد اقترحه "**Parreira**" لحل وتفسير النموذج الثلاثي، لهذا النموذج ثمانية فروع لتفسير القواعد والإجراءات الاقتصادية، وهي:

- الدبلوماسية الاقتصادية للشركات فيما بينها.
- الدبلوماسيات الاقتصادية للشركات مع الحكومة.
- الدبلوماسية الاقتصادية للشركات مع المنظمات غير الحكومية.
- الدبلوماسية الاقتصادية للشركات مع المنظمات الدولية.
- الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول.
- الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول والمنظمات غير الحكومية.
- الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول والمنظمات الدولية.
- الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين المنظمات غير الحكومية [66].

---

66 نفس المرجع، ص.136

67 نفس المرجع ، ص.136

نموذج الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة لـ "Bayne" و "Woolcock":

استطاعت الدول تغيير مسار العلاقات الخارجية والمفاوضات وعملية صنع واتخاذ القرار مطلع القرن 21، وتم ذلك بعد نهاية الحرب الباردة ودخول العالم بوابة العولمة التي تعد المساهم كبير تطور الدبلوماسية الاقتصادية، وأصبح العمل بها أمر ملحوظ، بعد الهجومات التي تعرف بالإرهابية في 11سبتمبر2001، أدت إلى العمل داخل الإطار الدبلوماسية الاقتصادية [67].

بناء على هذه النماذج تطورت وسائل تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية.

وسائل تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية:

تعتبر **الدبلوماسية الاقتصادية** ترجمة للبعدين الاقتصادي والتجاري للدبلوماسية التقليدية للدولة. وبصفة فعلية، هي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة لاقتصاد البلاد، من حيث البحث عن أسواق جديدة للمنتوج الوطني واستقطاب وجلب رجال الأعمال والمؤسسات الأجنبية للاستثمار في البلد، وكذلك الترويج للوجهة السياحية للبلد بكل أنواعها وتفرعاتها.

إن اعتبار الدبلوماسية أداة ناجعة لتعزيز صورة الدولة بشكل دائم، دأبت دول العالم على مر السنوات والعقود الماضية بتبني نماذجها الخاصة للدبلوماسية الاقتصادية، بهدف رسم الإطار الناظم لتفاعل السياسة الخارجية مع المصالح الاقتصادية، وقد ساهم في تحديد النموذج المناسب لكل دولة خصائصها من حيث المساحة والاقتصاد والسكان والقدرات التكنولوجية والعسكرية. كما ساهم في ذلك طبيعة الفلسفة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول،

---

67 - نفس المرجع ، ص.136.

فمنها من تطرف في تغليب السياسة على الاقتصاد، عبر منح الأولوية للتوسع والتسلح على حساب رفاه الشعوب، ومنها من اتجه كلياً نحو الاقتصاد، مع غياب سياسة خارجية فاعلة على الأغلب، و منها من تبنى نموذجاً متوازناً وفعالاً للدبلوماسية الاقتصادية، تم من خلاله بناء التأثير السياسي والاقتصادي للدولة بشكلٍ متوازٍ يراعي تعزيز دورها الإقليمي والدولي، ويحافظ على مصالحها الإستراتيجية سياسياً واقتصادياً، وقد تمكنت بعض الدول بفضل تجربتها الاقتصادية الناجحة – التي حولتها خلال عقود معدودة إلى مركز تجاري واستثماري عالمي – من لعب دور إقليمي ودولي يتجاوز مساحتها وبناءها الديموغرافي، لتصبح رقماً صعباً في منطقتها والعالم، وصولاً إلى تبوؤ الصدارة في العديد من مؤشرات التنافسية والتجارة والاستثمار، ومبادرات إرساء السلام والازدهار، والشراكات الاستراتيجية.

لقد أدركت هذه الدول، أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث تمت ترجمة ذلك بشكل صريح في أن السياسة الخارجية أداة لخدمة المصالح الاقتصادية، وعلى أن هدف السياسة هو خدمة الاقتصاد. هذا التوجه نحو تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية ضمن رؤية استشرافية تراعي في صميمها التحولات الرئيسية التي يشهدها العالم.

هذه التحولات وما يرافقها من فرص وتحديات ترسم مساراً واحداً يعزز من أهمية الدبلوماسية الاقتصادية ويوسع من نطاقها، فبعد أن كانت محصورة بحماية الاستثمارات، وتشجيع التجارة، تبدو الدبلوماسية الاقتصادية اليوم منخرطةً بقطاعات غير تقليدية، مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية البيانات وتسهيل تدفقها، وتحفيز التجارة الإلكترونية، وتحقيق الأمن الغذائي، وأمن سلاسل التوريد العالمية، وبعد أن كانت الدبلوماسية الاقتصادية مناطةً حصراً بوزارة الخارجية وبعثاتها الخارجية، بدأت اليوم تأخذ منحاً مختلفاً بإشراك مختلف الجهات، بما فيها القطاع الخاص، لصياغة وتطبيق مبادراتها، والعبور نحو التحول المطلوب لمواكبة التطورات العالمية، فابتداءً من استراتيجيات الأمن الغذائي وتنويع الواردات والصادرات، وعبوراً بقيادة جهود تطوير منظومة مكافحة الجريمة المالية، وانتهاءً بتعيين السفراء القطاعيين

المسؤولين عن الذكاء الاصطناعي، والثورة الصناعية الرابعة، تضع الدول اللبنات الرئيسية لمرحلة قادمة من الدبلوماسية الاقتصادية الرائدة والمستدامة.

ويعتبر في هذا الإطار، كل من تحديد الأهداف وتعبئة الموارد ضروريان للتمكين من الوسائل الضرورية لتجسيد الدبلوماسية الاقتصادية التي تبقى رهينة توحيد الجهود والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية بالشأن الاقتصادي وهي:

- **وزارة الشؤون الخارجية:** من خلال شبكة البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومختلف الوزارات المعنية بالدبلوماسية الاقتصادية التجارة، التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، السياحة والصناعات التقليدية، النقـل، الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، الفلاحة والموارد المائية، التشغيل والتكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة، المالية (الديوانة)، تكنولوجيات الاتصال، الشؤون الثقافية.
- **هياكل الدعم الوطنية:** من مراكز ووكالات و دواوين ...، وبالإضافة إلى الأعمال والإجراءات المنجزة من طرف هذه الهياكل لتعزيز تواجد البلد اقتصاديا على الساحة الدولية وضمان ترويج المنتجات والخدمات، و كذا الاستعانة بالخبرات والكفاءات والإطارات المقيمة بالخارج لإشراكها فعليا في هذه الإستراتيجية الوطنية الهادفة لاستغلال كل الفرص ذات الطابع الاقتصادي التي من شأنها أن تساهم في تحسين وتطوير صورة البلد، وأيضا استخدام الخبراء الوطنيين لتنفيذ مشاريع إنمائية في إطار التعاون الفني، والجالية بالخارج العاملة في مجالات متنوعة مثل الصحة والتعليم وكهربة الريف وإمدادات المياه والصرف الصحي وأعمال البنية التحتية وما إلى ذلك، ويمثّل هؤلاء المعرفة والدراية وبالتالي يلعبون دور السفراء في التعريف بجودة الخبرة الوطنية في البلدان التي يعلمون بها.

ينجم عن الدبلوماسية الاقتصادية فوائد من حيث تنمية المبادلات التجارية والخدمات وجلب الاستثمار المباشر الأجنبي ولاسيما عبر مضاعفة المبادرات نحو البلدان الصاعدة وفق أشكال

عديدة: البعثات الاقتصادية المتعددة القطاعات أو المقترنة بقطاع معين، المشاركة في المعارض التجارية والصالونات في بلدان الاعتماد، تنظيم المنتديات الدولية، دعوة بعثات من رجال الأعمال... بما يساهم في استقطاب وجلب الاستثمارات الأجنبية، والنهوض بالصادرات والانفتاح على أسواق جديدة وتنويع المنتوج والحرص على القيمة المضافة، وتصدير الكفاءات والمهارات والخبرات الوطنية لخلق مواطن الشغل (أساتذة، أطباء، إطارات شبه طبية، مهندسون وغيرهم)، تشجيع الجالية في الخارج على الاستثمار في البلد، واستقطاب المزيد من السياح والانفتاح على أسواق جديدة والترويج للبلد كوجهة سياحية متنوعة (سياحة صحراوية، ثقافية)، وكوجهة للدراسة والتكوين المهني، الترويج كوجهة للعلاج والاستشفاء والتجميل.

إن إحداث كتابة الدولة مكلفة بالدبلوماسية الاقتصادية صلب وزارة الخارجية هو تكريس للبعد الاقتصادي في العمل الدبلوماسي ونهج يهدف إلى التقاء جهود كل المتدخلين في المجال الاقتصادي (البرلمانيون وهياكل الدعم وغرف التجارة والصناعة) من أجل جلب الاستثمارات ومزيد النهوض بالصادرات مع وضع إستراتيجية للتأثير والضغط من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية لدى الهيئات والمنظمات المتعددة الأطراف.

وتعد اليقظة الاقتصادية والإستراتيجية أساسية لتمكين الدولة من استغلال الفرص وتوظيفها لصالح اقتصادها، كما أن دعم الشركات الوطنية الراغبة في تدويل نشاطها والانتصاب بالخارج يعد من أهداف ومشمولات الدبلوماسية الاقتصادية اليوم.

ويعتبر تنظيم البعثات المتجولة (في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وإفريقيا) وجميع أنحاء العالم من المهام المنوطة بكتابة الدولة للدبلوماسية الاقتصادية من أجل تعزيز تصنيف العلامة التجارية الوطنية وبناء الهوية البصرية للبلد ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في الانتعاش التدريجي للنمو.

السياسة الخارجية للدول الكبرى :الصين أنموذجا

أصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية.

فالصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، و وزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي، و مؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، و كثافتها السكانية العالية، و إرثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، و لاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية و العالمية.

الإشكالية: إن معرفة توجهات أية قوة صاعدة تمر عبر تتبع مسار سياستها الخارجية، لذلك سيتناول هذا البحث عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية، و بما أن الصين تعد من القوى الكبرى التي لها مجال تأثير و تحرك كبيرين، كما أنه لهذا النوع من القوى عادة استمرارية في سياساتها الخارجية، فالإشكالية التي يعالجها هذا البحث تدور حول حدود الاستمرارية و التقطع في سياسة الصين الخارجية، و هي الإشكالية التي يمكن ضبطها من خلال السؤال التالي: " ما مدى الاستمرارية و التغير في سياسة الصين الخارجية ؟ " و منه طرح التساؤلات التالية:

- كيف يصنع القرار في الصين، و ما هي آثار المتغيرات البيئية الثلاث؟

- ماهي المحددات الرئيسية لسياسة الصين الخارجية ؟

- كيف تؤثر عناصر قوة الصين على طبيعة توجهات سياستها الخارجية ؟

- كيف يمكن إدراك مجالات الاستمرار، و مجالات التقطع في سياسة الصين الخارجية ؟

- إلى أي مدى أثرت عملية تناوب القيادات الصينية المختلفة على طبيعة السياسة الصينية الخارجية المنتهجة ؟

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية

المحددات الجغرافية و البشرية :

يلعب العامل لجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و " مارشال ماكلوهان".

و لذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم²، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا.
تقع الصين بين دائرتي عرض18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق استراتيجي كبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب6468 كم.

و تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا. [11]

و بالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

و من الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق1.270.800.000

نسمة، حسب إحصائيات 1999.[12] و هذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية و العالمية، و هي الحقائق التي سنقف عليها من خلال المبحث الثاني.

المحددات الاقتصادية و العسكرية

1- الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية. الجزء رقم 15.، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999، ص ص 265-266.
2- نفس المرجع، ص 164.

*المحددات الاقتصادية: يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979، و الخروج من الاقتصاد الموجه إلى " اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، و هو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة " عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين ".

و قد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى و هي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، و منه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، و منه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات،

و قد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد " دنغ كسياو بنغ "[13].

حيث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من 1978- 1998 بين 9 % و 13 %، و بلغت قيمة صادراتها عام 1997 حوالي 183 مليار دولار، حيث عرفت نمو قدر بـ 20.6%، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة 2.5%.[14]

[13] - نجلاء الرفاعي البيومي. " الصـــين ". في : محمد السيد سليم، نيفين مسعد. **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا.** مركز الدراسات الآسياوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997. ص 136.

[14] - محمود عبد الفضيل. **العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة.** مركز دراسات ا لوحدة العربية،، بيروت، الطبعة الأولى، 1999. ص ص 113- 114.

و قد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين(1993- 1996) 12.5 % من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم.[15]

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية و المناطق الداخلية خاصة الغربية منها، و مشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي و الياباني.

***المحددات العسكرية:**

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي)

و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية.

فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.[16]

و يعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، و بأمجاد المملكة الوسطى(مركز العالم)، و بفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير"بيار بيرنيه" (pierre pierniech)، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، و كسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية.[17]

---

[15]- Arthur A nderssen. **International investment toward the year 2002**. New York: United Nations publications. 1998. p. 107.

[16] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".**السياسة الدولية**، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001، ص 81.

[17] - نفس المرجع، ص 75.

و تتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1988-1995.[18]

و رغم أن لتقديرات الغربية ترى ن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن 10/1 من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي 300 رأس نووي و 2400 قنبلة نووية.

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، و صاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، و بالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و 21)، و صواريخ (Julang 1) و (Julang 2)، و كذلك القاذفات الاستراتيجية (H-6)، و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية.[19]

المحددات المجتمعية و الثقافية:

يقصد بالمحددات المجتمعية و الثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، و درجة التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع و التي تشكل هيكله القيمي و معتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية.

يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة

[18]- Isabelle Cordonnier. ''L'inde et la chine: la révalité de deux titans''. **Défense Nationale.** 55 année,n° 10,octobre 1997, p. 128.

[19] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 79-80.

"كالتبتيين" و "المانشوس" و "اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية.[20]

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، و يتميز "الهان" بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و "التبت".

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة"زوانغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، و تعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، و التبتيين حوالي6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ " الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات".[21]

لكن تلك النزاعات و التناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، و يوغسلافيا سابقا، و هما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، و يرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" و إقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، و على ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة و مسيحية و هندوسية.

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" و أنهم صحاب أعرق حضارة في التاريخ.[22] قدمت للعالم خدمات جليلة و اختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، و لعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، و طموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي و الحضاري العريق.

---

[20] - دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا. **"التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين".** ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001. ص 264.

[21]- Encarta 2005.

[22] - كاظم هاشم نعمة. **سياسة الكتل في آسيا.** أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997. ص 47.

تأثير المتغيرات البيئية في صناعة القرار

تأثير البيئة الداخلية: -

بالنظر للمعطيات المذكورة في الفصل الأول فهي متغيرات داخلية تمثل مختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة القرارية لصانع القرار في الصين، حيث يؤثر مستوى القوة و الإمكانيات على التوجه الذي تتخذه السياسة الصينية الخارجية، من حيث الأهداف و المخرجات، بما يتناسب مع إدراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم و للدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

و على ضوء تلك المتغيرات تبلورت توجهات و أهداف السياسة الخارجية الصينية، و حسب الدوائر الرسمية الصينية فتنعكس توجهات السياسة الصينية من خلال جملة من المبادئ و هي:

* تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، و خلق بيئة أمنية آمنة، و تسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على خمسة مبادئ:

- الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الأراضي.

- عدم الاعتداء.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

- التعايش السلمي.

- المساواة الدولية.

* تقوية التضامن مع الدول النامية، و تقوية علاقات الصداقة و حسن الجوار مع الدول المجاورة المشكلة لحجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية.

* تسعى الصين لاستقرار العلاقات الدولية، و وضع نظام عالمي سياسي و اقتصادي جديد,

* تكريس العدالة الدولية، حيث لا تدخر الصين جهدا في الحفاظ على السلم العالمي، و تسوية النزاعات الدولية.[23]

---

[23]- « http://french.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm » Les principes de la politique étrangère de la chine.

و قد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق" جيانغ زيمين" المبادئ الرئيسية لسياسة الصين الخارجية في عالم متحول من خلال:

* مراقبة الوضع الدولي بثبات و رزانة.

* التشبث بالموقع الدولي للصين و هو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة و إصرار الصين على تعريف المصالح القومية أنها داخل الحدود.

* هدوء رد الفعل.

* إخفاء القدرات المتوفرة.

* كسب الوقت.[24]

إذا فمتغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم إلى حد كبير في صنع القرار في الصين، و الذي يعمل وفقا لجملة من الأهداف الرئيسية:

* الهدف الأول: تدعيم التنمية الاقتصادية و التحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، و حاليا أعطت الصين الأولوية لهدا الهدف و هو ما سيتضح أكثر من خلال الفصل القادم.

* الهدف الثاني: هو النماء العسكري، للمحافظة على السيادة و الاستقلال، و قد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، و تم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

* الهدف الثالث: تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوربية و الشرق أوسطية.

* انتهاج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، و هذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية. [25]

[24]- وليد عبد الحي و آخزون. آفاق التحولات الدولية المعاصرة. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 30.

[25]- محمد السيد سليم. آسيا و التحولات العالمية. مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، 1998. ص 130.

تأثير البيئة الخارجية:

تتمثل المتغيرات الخارجية، في المعطيات المميزة للجوار الإقليمي الصيني، و تحولات النظام الدولي.

فعلى المستوى الإقليمي تؤثر جملة من التحولات على عملية صنع القرار، خاصة منها طبيعة علاقات الصين مع دول مؤثرة، و قضايا مهمة.

ففيما يخص قضية انتشار الأسلحة النووية في العالم، أثر ذلك كثيرا على توجهات السياسة الخارجية الصينية.

في خلال السنوات الأخيرة بدأت الصين تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس ولكنها في بعض الأحيان تبدو أكثر بنائيةً إزاء الشئون الإقليمية والعالمية. [26]

وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً تقوم الآن بتطبيق نظام دولي جديد، حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية حتى إنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محدودة.

و نظرا للتحول الحاصل في العلاقات الدولية، بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل، و أهمية توسيع العلاقات و الانضمام للتكتلات العالمية، عملت الصين على مواكبة هذا التغير.

ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينيات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتـها في المنظمات القيادية مـتعددة الجوانب، من خلال انضمامها للمنظمة

---

[26] - شيماء عاطف الحلواني. "دبلوماسية الصين الجديدة". Read في:

http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1 /

العالمية للتجارة، و تأسيس منظمة شنغهاي، و منظمة الآسيان، و منظمة التعاون للمحيط الهادي (آبك)، و تنظيمها لمنتدى الصين إفريقيا. بالإضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الأمنية الدولية.

و نتيجة لهذه التطورات أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحضراً في التعبير عن أهدافهم.

وبصورة أشمل فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية، فبدلاً من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية كل من" ماوزيدونج" و "دينج كزيا اوبينج" فقد أصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة. كما جعلت هذه التحولات و ضرورة التكيف معها صنع القرار في الصين يتصف بمرونة أكثر، و التحول إلى دوائر مؤسساتية أكثر فأكثر. [27]

[27] - فايز فرحات. " الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة". قراءات استراتيجية. في: **http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm**

البيئة السيكولوجية و أثرها على صناعة القرار:

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب و آليات صنع القرار في الصين. فالفلسفة و الذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت السن بـ" ماو تسيتونغ" ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة "شوان لاى"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد " دنج هسياو بنغ"، و عندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، و لكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة.

و "جيانغ زيمين" عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي و العشرين.

و قد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد ماو كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة (God Father): فكان ماو بمثابة "الأب الإله"، ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة.

ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين فى أواخر عام 2000 بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي". كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضاً فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب.[28]

[28] - شيماء عاطف الحلواني. مرجع سابق.

عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها. فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة فى تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي. هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة فى مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقريرات، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم فى قالب من الخيارات السياسية.

وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة فى تطوير عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشئون العالمية. فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي فى خلال العشر سنوات الماضية، ولكن فى الوقت الراهن يستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة فى آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية. وفى الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسئولي الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعى والصحف اليومية الشعبية تجرى مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد حتى إن بعض الصحف وخاصة "الهوانكى شيباو" (أوقات عالمية) و"النانفانج زومو" (نهاية الأسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الآراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية.[29]

أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة فى تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب المناضل الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً

[29] - فايز فرحات . **" الدور المتصاعد للصين في عالم السياسة".** مرجع سابق.

طويلاً فى دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا. كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها فى شتى المجالات.

صحب تلك التغييرات فى الواقع حملة صينية جديدة لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة. ففي خلال العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الإخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية، ثم تغير الوضع مؤخراً حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي، من أجل تحسين صورتها بين الدول. وطبقاً لذلك فقد بدأت الصين فى منتصف التسعينيات فى إصدار الأوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل التعزيز والدفاع عن آرائها.

خاصية الاستمرار في السياسة الخارجية الصينية.

أهمية المتغير الاقتصادي

يلعب المتغير الاقتصادي دورا هاما في سياسة الصين الخارجية، حيث لاحظنا أنه يعتبر من الأهداف الرئيسية في توجهاتها العامة، و فيما يلي رصد لتأثير المتغير الاقتصادي على علاقات الصين مع مختلف النقاط الحساسة من العالم.

* صراع المصالح الاقتصادية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية: أصبحت الأسواق الصينية تمثل فرصا حقيقية لاستثمار، خاصة بعد عملية الانفتاح الاقتصادي، و تعد الولايات المتحدة من أهم المستثمرين في السوق الصينية إذ يعد هدا العامل حيويا في تطور اقتصاد البلدين، فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة و تكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها و الأوروبية.[30]

إلا أن دلك لا يمنع من وجود مشاكل تهدد بقيام حروب تجارية بين البلدين، إذ أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين مسألة اقتصادية خطيرة، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين 60 مليار دولار عام 1998، و ارتفع ليقارب 66.9 مليار دولار عام 1999 .

و قد عملت الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة من خلال تهديد الصين بفرض عقوبات اقتصادية، و استغلال قضية حقوق الإنسان للضغط على الصين كلما أرادت الحصول على تنازلات لصالحها، و التهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[31]

---

[30] - بريس هارلاند. **" من أجل صين قوية".** السياسة الدولية: عدد 107، 1994،ص 306.

[31] - دانيال بورشتاين، أرنيه دي كيزا. مرجع سابق، ص 126.

كما أن مسألة الملكية الفكرية تميز علاقات البلدين، حيث و صل الأمر بإدارة" كلينتون" لفرض عقوبات تجارية على الصين مما أجبر هذه الأخيرة على توقيف هذه السرقات.

و كثيرا ما تهدد الولايات المتحدة بوقف استثماراتها في الصين بحجة خرقها لحقوق الإنسان، لحن هذه التهديدات لا تؤثر على الصين، التي تعلم أنه بإمكانها تغطية انسحاب الشركات الأمريكية بحماس الشركات اليابانية و الأوروبية للاستثمار في الصين.[32]

* التنافس الياباني الأوروبي على السوق الصيني: رغم العداوة التاريخية بين الصين و اليابان إلا إن ذلك لم يمنع التعاون بينهما، فالصين بحاجة للتكنولوجيا اليابانية، و اليابان بحاجة لفرص الاستثمار التي يوفرها الاقتصاد الصيني، فقد أصبحت الشركات اليابانية مقتنعة أن الاستثمار في الصين شيء مربح.[33]

إن مختلف المؤشرات تدل على اتجاه الدولتين للتعاون الوثيق خاصة في المجال الاقتصادي، فقد عقدت بينهما عدة اتفاقيات، حيث وصل حجم التبادلات بينهما 47.9 مليار دولار عام 1994، أي بنسبة زيادة قدرت 22.8% ، و منذ أن أقام البلدان علاقات اقتصادية بينهما بلغ حجم العجز التجاري الصيني مع اليابان 50 مليار دولار، و قد أقامت الشركات اليابانية قاعدة واسعة لها في الصين، مع زيادة في الاستثمار ففي نهاية 1999 افتتحت الشركات اليابانية 1222 مشروعا استثماري في الصين، قيمتها 14.2 مليار دولار .[34]

أما فيما يخص الاتحاد الأوروبي، فدوله خاصة ألماني و فرنسا و بريطانيا، تتنافس فيمي بينها و مع اليابان و الشركات الأمريكية لافتكاك مكانة في السوق الصينية.

و قد أعلن "بيتر ماندیلسون" المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي ، أثناء زيارته للصين، أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين أمر هام للغاية بالنسبة لأوروبا، وأن الاتحاد الأوروبي يرغب في تسوية المشاكل في التعاون التجاري بين الجانبين من خلال

---

[32] - كاظم هاشم نعمة. مرجع سابق، ص 148.

[33] - نفس المرجع، ص 139.

[34] - سونج بوم آهن. **" الصين كرقم واحد".** الثقافة العالمية: عدد 114، سبتمبر- أكتوبر 2002، ص 136.

الحوار والتشاور، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتعزيز التعاون مع الصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

هذا وقد شهدت العلاقات التجارية الصينية الأوروبية تطورا سريعا في السنوات الأخيرة حيث أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين في عامي 2004 و2005، أما الصين فقد أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وتجاوز إجمالي قيمة التبادلات التجارية بين الجانبين في العام الماضي 210 مليار دولار أمريكي. ولكن في الوقت نفسه، زادت الاحتكاكات التجارية بين الجانبين أيضا، وفرض الاتحاد الأوروبي في يوليو العام الماضي رسوم مكافحة إغراق على الأحذية الصينية المصدرة إلى أوروبا، ورفض وضعية اقتصاد السوق للمؤسسات الصينية المعنية دون أن يقوم بتحقيقات جدية، وعبرت الصين عن استيائها من هذا الأمر وطالبت الاتحاد الأوروبي بمعاملة مؤسسات الأحذية الصينية بطريقة مناسبة[35] .

* التوجه الصيني نحو العالم الثالث: يعد الاهتمام بعلاقات الصين مع دول العالم الثالث من أهم تقاليد السياسة الخارجية الصينية، و بعد أن كان هذا الاهتمام ذو طابع سياسي و اقتصادي في عهد الحرب الباردة، تحول إلى اهتمام اقتصادي، لكي تستفيد الدول النامية من الخبرة و المساعدة الصينية، و تستفيد الصين من موارد هذه الدول خاصة الطاقوية منها، و من فرص الاستثمار كذلك.

و سنأخذ التعاون الإفريقي الصيني كنموذج لسياسة الصين دول العالم الثالث، عقدت ابتداء من 4 نوفمبر 2006 في قاعة الشعب الكبرى ببكين عاصمة الصين، قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي. ويرى الزعماء الأفارقة الذين يشاركون في القمة أن الصين وإفريقيا لديهما مستقبل مشرق في التعاون.

---

[35] **"المشاكل التجارية الصينية الأوروبية". في:** - http://arabic.cri.cn/189/2006/06/09/84@57129.htm

منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000، تطور التعاون المتبادل المنفعة بين الصين وإفريقيا بسرعة في مختلف المجالات، وأتاح المنتدى للجانبين فرصة نادرة لإجراء حوار جماعي وأصبح آلية فعالة للتعاون بينهما.

وفي إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي، يتعزز التبادل والتعاون بين الجانبين في مجال الموارد البشرية. ومنذ عام 2004، بعثت الصين أكثر من 500 خبير وأستاذ إلى الدول الإفريقية لمساعدتها على تدريب المتخصصين في مجالات الزراعة والعلوم والتعليم المهني والطب والصحة، وقدم هؤلاء الصينيون مساهمات كبيرة في بناء إفريقيا وتوطيد العلاقات مع الشعوب الإفريقية.

وتكثفت التبادلات الثقافية بين الصين وإفريقيا. وفي عام 2005، استقبلت الدول الإفريقية سبع بعثات فنية صينية، وأوفدت الصين مدربين ممتازين إلى مصر ونيجيريا وغانا[36].

أرسى تفاوت الأسلوب التجاري أساسا للتجارة الصينية الإفريقية المتمثلة في المنفعات المتبادلة والأرباح للجميع. تطورت التجارة الصينية الإفريقية الآن إلى مرحلة خاصة لجمع الأساليب التعددية بما في ذلك التجارة العامة والاستثمار في الخارج والمقاولة وتقديم المساعدات إلى الخارج. حتى نهاية عام 2005، وصلت الاستثمارات الصينية في إفريقيا إلى أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي، وأقامت أكثر 800 مؤسسة هناك. وفى عملية التعاون الصيني الافريقى في الطاقة، وتدفع الصين تنمية اقتصاد الدول الموفرة للموارد الطبيعية بواسطة تقديم الاستثمار في الطاقة. وحققت المنفعات والأرباح للجميع مع شركائها الأفارقة عن طريق المشاركة في الخدمة العامة وشاركت في بناء الطرق والجسور والمستشفيات ومنشآت أساسية أخرى في الدول الموفرة للموارد مما حققت المنفعات المتبادلة والإرباح للجميع هناك. كما تجسدت المنفعات المتبادلة والأرباح للجميع في حالة التجارة الصينية الإفريقية أيضا، منذ السنوات الأخيرة، تبقى التجارة

---

[36] **"منتدى الصين إفريقيا: فضاء لتعزيز العلاقات".**في: http://arabic.cri.cn/189/2006/11/05/83@65700.htm -

الصينية الإفريقية في التوازن الأساسي، ويتمتع الجانب الافريقى بفائض قليل بهذا الخصوص[37].

أهمية المتغير الجيوبوليتيكي

يعد العامل الجيوبوليتيكي من بين أهم المتغيرات المتحكمة في سياسة الصين الخارجية، إذ لم يفقد هذا المتغير أهميته، يقول "جوزيف ناي" : " لم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، رغم أن مطلع القرن الحادي و العشرين قد شهد بوضوح إمحاء الحدود التقليدية بين الاثنتين، ذلك أن تجاهل دور القوة المركزية و الشؤون الأمنية سيكون كتجاهل الأكسجين، ففي الظروف العادية يتواجد الأكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماما يذكر، و لكن ما إن تتغير هذه الظـروف، و نبدأ في افتقاد الأكسجين حتى نعجز عن التركيز على أي شيء آخر".[38]

و تتجلى أهمية هذا المتغير من خلال تأثيره على علاقات الصين مع مختلف القوى:

* تايوان محور العلاقات الصينية الأمريكية:

العلاقات الصينية الأمريكية يسيطر عليها الشك و عدم الثقة، خاصة ما يتعلق بقضايا الفائض التجاري و حقوق الإنسان و تايوان، و التي تعتبر محورا مهما في السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة.

فبشأن الطريقة التي تتبعها الصين في تناول قضية تايوان، فهي تكشف عن مستوى عال من الإدراك و الثقة في النفس، فمنذ فترة التسعينات حتى بداية عام 2001، باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة يشوبها القلق و التوتر، و ترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل الفكر الاستقلالي إلى تايوان، و في ردها على هذه الأخيرة قامت الصين باستخدام الأسلوب

---

[37] **المتبادلة والأرباح للجميع ".** في: - **" الإسراع بخطوات التجارة الصينية الإفريقية بالمنفعات**
http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/4995851.html

[38] - جوزيف. س. ناي. **مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة:** محمد توفيق البجيرمي. الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003. ص 36.

الجبري المكثف، في مواجهة هذا الفكر الذي يعيق الجهود الصينية لتوحيد البلاد، و لذلك رفضت الصين أي توطيد للروابط العسكرية الأمريكية مع تايوان.[39]

فالمقدرات العسكرية الصينية أهلتها لتؤدي دور في السياسة الخارجية الصينية، و قد برز هذا الدور في ردع الولايات المتحدة من التدخل في الحالة التايوانية، و ساهم التسلح العسكري الصيني في منع تايوان من اتخاذ أي سياسات انفصالية. [40]

* المصالح المتبادلة حول الشيشان و إقليم كسين جيانغ بين الصين و روسيا:

مرت العلاقات الصينية الروسية بفترات متباينة، فبعد أن كانت علاقات متينة على إثر انتصار الثورة الشيوعية، عرفت اضطرابات بسبب المشاكل الحدودية، و التقارب الأمريكي الصيني، و التباينات الإيديولوجية.

إلا أنها عرفت نقلة نوعية منذ نهاية الحرب الباردة، مع تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى، كالزيارة التي قام بها الرئيس الروسي" بوريس يلتسين" للصين عام 1996، و أسفرت عن توقيع اتفاقية أمنية مشتركة، و الاتفاق على حل مشكلة الحدود نهائيا.[41]

و تركز الصين في علاقاتها مع روسيا على قضية إقليم "كسين جيانغ"، الذي توجد به حركة " ويغور" الإسلامية ذات المطالب الانفصالية.

يقع إقليم " كسين جيانغ" في الشمال الغربي، بلغ عدد سكانه عام 1990 نحو 15 مليون نسمة أغلبهم مسلمون، يضم حوالي 13 قومية، و تعادل مساحته سدس مساحة الصين ككل، و يشكل عمقا استراتيجي للصين في وجه روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، و لإعادة التوزيع السكاني الصيني مستقبلا، فهو إقليم شاسع المساحة و الكثافة السكانية به منخفضة، كما أنه يحتوي على ثروات معدنية، و احتياطي بترولي ضخم، كما تعتبره الصين همزة وصل لهل مع العالم الإسلامي.

---

[39] - شيماء عاطف الحلواني. مرجع سابق.

[40] - عدنان الهياجنة. **" الحرب على العراق و توازن القوى الدولي".** في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير. إصدارات البيان، 2004، ص 225.

[41] - نورهان الشيخ: **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية .** الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 46.

و حاولت الصين استغلال العلاقات التاريخية و الإستراتيجية بين روسيا و الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، لضمان تعاون هذه الجمهوريات بمنع هذه الحركة من تحويل أراضي تلك الدول إلى قواعد خلفية لها خاصة مع الروابط الدينية و القومية و التاريخية بين الويغوريين و سكان آسيا الوسطى.[42]

و أبدت الصين تأييدها للسياسة الروسية في "الشيشان"، مقابل الدعم الروسي لوحدة الصين، و مناهضة المطالب الانفصالية في "التبت"، و دعم حق الصين في استرجاع "تايوان"، و شكل البلدان منظمة "شنغهاي"، و التي ضمت كذلك كازاخستان و طاجاكستان و كيرغستان و أوزباكستان، والتي توسعت لتضم الهند و باكستان كذلك، و كان الهدف الأول المعلن للمنظمة هو العمل على حل المشاكل الحدودية بين الدول الأعضاء.[43]

*** العلاقات الصينية الهندية و مسألة التبت:**

شهدت العلاقات الصينية الهندية حالة من التأرجح الكبير، بين التقارب الكامل و التنافر الكبير و قد بدأت العلاقات بشكل ايجابي بين البلدين في عام 1949، عندما كانت الهند أول دولة تعترف بحكومة الصين الشعبية ولم تعترف بالصين الوطنية، بل إن الهند كانت تدعم الصين للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن .

لكن العلاقات سرعان ما بدأت تدخل حالة من التوتر في عام 1959بسبب المشاكل الحدودية، مما أدى سنة 1962 إلى اشتعال الحرب بينهما التي سرعان ما انتهت لصالح الصين ،ومن ثم فقد وطدت علاقاتها مع باكستان المنافس الأخر للهند ،ولجأت إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، لكن في إعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان بدأ يعود الوفاق بينهما في تلك الفترة التي شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات ببن البلدين حيث حدث تطور ملموس للعلاقات الصينية الهندية بعد الزيارات المتتالية بين الطرفين الأولى سنة 1988، ثم

---

[42] - جمال علي زهران. **" الحركة الإسلامية في الصين: التطور و الآفاق".** علا عبد العزيز(محرر). الحركات الإسلامية في آسيا. مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، ص 309.

[43] - جمال مظلوم. **" التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي".** السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006، السنة الثانية و الأربعون، ص 62.

الثانية بعد 1991 زيارة رئيس الصين للهند ،لكن الصين راجعت سياستها تجاه الهند عندما قامت بالتفجيرات النووية عام1998،مما أعاد العلاقات بين البلدين إلي الخلف ثم بدأ يعود الوفاق بين البلدين بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي إلى الصين في شهر جوان 2003.

إذن فالسياسة الخارجية الصينية تجاه الهند تميزت بالتذبذب من فترة إلى أخرى ، ولهدا نلاحظ بعض نقاط الاتفاق بين الطرفين ونقاط اختلاف .

فنقاط الاتفاق تجلت في رفض الهيمنة الأمريكية في المنطقة باعتبار دلك ليس في صالحهما و خاصة في ظل سعي كل طرف لأن يصبح قوة إقليمية.كما أن التواجد في المنطقة ليس في صالح البلدين (منطقة أفغانستان) حيث لا ترضى الصين و الهند أن تكون دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بمقربة منهما لذلك أشاد رئيس مجلس الدولة الصيني بالتعاون مع الهند في عام 2002 من اجل السلام والتنمية.

- مكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على الدولتين، وهو ما دفع البلدين للتعاون في مجال المعلومات و الاستخبارات، لهدا بحثت الصين سبل التقارب مع الهند من اجل الدفاع عن الديمقراطية و محاربة الإرهاب

-رفض فكرة حق تقرير المصير، فالهند ترفض إعطاء الكشميريين حق تقرير المصير، كما أن الصين ترفض إعطاء دلك الحق لبعض الأقاليم كالتبت والمناطق المسلمة وتايوان .

-تنمية العلاقات بين البلدين خاصة بعد أن نمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبلغت قيمة التجارة الثنائية بينهما حوالي 300 مليون في بداية 1990 لتصل إلى 05 مليار دولار في 2002.

من الجانب الأخر نجد العديد من القضايا بين الطرفين محل اختلاف بداية بالعلاقات الصينية الباكستانية المتميزة في شقها العسكري

لكن الجانب الجيوبو ليتيكي المهم هو قضية كشمير من المعروف أن كشمير يمثل أهمية إستراتجية حيث يقع في أقصى الشمال الغربي لشبه القارة الهندية، حيث يتقاسم الحدود مع كل

من الهند و باكستان و أفغانستان و الصين، فان نظرة الصين للقضية الكشميرية تقوم على عدم السماح بان يتحول إلى حرب نظامية قد تجر إليها عنوة كما أنها لن تسمح لأي الطرفين تحقيق تقدم على حساب الأخر باعتبار أن دلك يخدم الإستراتجية الأمريكية في المقام الأول .

-المعارضة الصينية في أن تحتل الهند احد المقاعد في مجلس الأمن حيث ترى الصين أن ذلك ليس في خدمتها ،حيث يشكل حلقة احتواء لها من طرف القوى الكبرى ،و خاصة إذا نجحت اليابان في الحصول على مقعد في مجلس الأمن، وكذلك في ظل الدعم الهندي للمطالب الانفصالية في التبت مما يشكل لها استراتجيه وقائية.[1]

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الهامة نوردها فيما يلي:

- تأثير البيئة الداخلية بمكوناتها الثقافية و الحضارية و عناصر قوتها الاقتصادية و العسكرية، و بنية مؤسساتها السياسية، على عملية صناعة القرار في الصين.
- لعبت القيادات الصينية، بشخصيتها القوية و تميزها بروح المسؤولية، و التداول السلمي على السلطة، و المزاوجة بين التكوينات المختلفة السياسية و العسكرية و الإدارية، دورا هاما في جعل قرارات القرارات المتخذة تتسم بقدر كبير من العقلانية و الفعالية.

- التطور النوعي في عملية صنع القرار، من خلال توسع دائرة اتخاذ القرار و خروجها من الدائرة الضيقة المقتصرة على الإطار الفردي، و انتقالها حاليا لتأخذ الطابع المؤسساتي شيئا فشيئا، من خلال إعطاء هامش أكبر لتنظيمات أخرى للمشاركة في عملية صنع القرار.

- تطور السياسة الخارجية الصينية من حيث مجال التحرك و التأثير، و يتجلى ذلك من خلال دورها المتزايد في العلاقات الدولية، و انضمامها لمختلف المنتديات الدولية و الإقليمية، كالمنظمة العالمية للتجارة، و منظمة شنغهاي، و الآبك، و الآسـيان، و تأسيسها

1-هشام الصادق.**"العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية"**. السياسة الدولية :العدد153 ،جويلية2003،ص ص 244 245.

لمنــتدى الصين إفريقيا، و توجيه اهتمامها لأمريكا اللاتينية خاصة بعد تصاعد المد اليساري في القارة.

- تميز سياسة الصين الخارجية بالاستمرارية رغم كونها من الأنظمة المغلقة، و هذا ما تجلى من خلال استمرار اعتبار التنمية الاقتصادية، و الحفاظ على الاستقلال و وحدة الأراضي، و العمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة.

- يمكن إدراج التغيرات التي حصلت في سياسة الصين الخارجية ضمن مستوى " التغير التكيفي"، حيث ظلت السياسة الخارجية الصينية محافظة على نفس الأهداف، و الوسائل و الأدوات لتنفيذها، في جو من الرزانة و التثبت و هدوء رد الفعل، كما جاء في وثيقة" جيانغ زيمين" حول أهداف السياسة الخارجية الصينية.

قائمة المراجع:

1- عطا زهرة، **مقدمة في العلوم السياسية**. إربد: مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

2- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

4- حسنين توفيق إبراهيم،"السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية". **السياسة الدولية**، العدد86، أكتوبر 1986.

5 - محمد الدبار ، **أبعاد السياسة الخارجية، دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات، مارس 2019، https://eipss-eg.org

6- لويد جنسن، ترجمة، محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية** ، رابط الموضوع http://www.alukah.net/culture/0/75898/#ixzz4jht8FjOh

7- يسرى الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

8- مكسيم لوفايفر، ترجمة حسين حيدة، **السياسة الخارجية الأمريكية**، لبنان: عويدات للنشر والطباعة، ط1 ، 2002

9- محمد بن أحمد مفتي، **تفسير السياسة الخارجية**، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ط1، 1989.

10- علي الدين هلال وآخرون، جابر سعيد عوض مترجما، **السياسات الخارجية للدول العربية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط2 ، 2002.

11- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، لبنان: دار الرواد، ط1، 2002.

19- Spyros economides & Peter wilson ,**the economic factor in international relations** ,london : i.b. tauris publishers, 2001.

12- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** ، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

13- محمد علي العويني، **العلاقات الدولية المعاصرة**، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ط1 ، 1982.

14 G. Almond & J. Powell ,**comparative politics a development approach**, Boston: little brown.1996.

15_ سيف الدين عبد الفتاح وآخرون، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001..

16- احمد النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، عدد (46) 2013، جامعة بغداد.

17- فضل الله محمد إسماعيل، **فلسفة القوة**، القاهرة: مكتبة بستان المعرفة، 2002 .

18- جاك فونتال، محمود إبراهيم مترجما، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009

19- جوزيف .س. ناي، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007..

20- نبيلة بن يحي، "أسس التنظير للقوة في العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة، العدد الأول، جويلية 2011.

21- محمد الهلالي، **الـدولـــة**، المغرب: دار توبقال للنشر، ط1، 2011

22- صالح بلحاج، "مفهوم التبعية للمسلك وحالة الاصلاحات بالجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 11، جوان 2014.

-23 Roche (jeau jacque ,(thoeries de la relations internationna l5em edition, montchristien, France 2004.

24- مارتن غريفيش، وتيري اوكلان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008.

25- سمير أمين، فهيمة شرف الدين مترجما، **الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2002.

26- روبرت غيلبن، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

27- جاك فونتانال، محمود براهم مترجما، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009.

47- Philippe moreau-Defarges, **l'ordre mondiale**, 2me éd, paris : Armond colin, Dalloz, 2000.

28- فرانسيس فوكوياما، ترجمة حسين أحمد امين، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة: ط1، 1993.

29- كمل صالح، **قياس الرفاه الإنساني**، الأردن: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2014.

30- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2001.

31- مونتفورت ما تشيلا وآخرون،" السعي إلى الجودة"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 52، رقم 02، 2015.

32- محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ، 2011.

33- ميرفت حاتم، شهرت العالم مترجما، **نحو دراسة النوع في العلوم السياسية**، مصر: مؤسسة المرأة والذاكرة، ط1، 2010.

34- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: المكتبةالأكاديمية، 1991.

-35 Joshna .s. Goldstein and John .c. Pevehouse, international relations ; new york, 10ed2013 .

-36 christopher flavin and molly hull aeck, « energy for developement », worldwatch institute, wachington, ..2014

37- الدبلوماسية الاقتصادية ، **الموسوعة السياسية** https://political-encyclopedia.org/dictionary

38- د. سرى موفق مقصود، **الدبلوماسية الاقتصادية**، كلية القانون جامعة البيان، مارس 2021، https://www.researchgate.net/publication/350323704_aldblwmasyt_alaqtsadyt

39- عماد حبيب دوبلات، الدبلوماسية الاقتصادية، اللاذقية: دار المرساة، 1996،

40- محمد لعربي بن لخضر، أسماء يعقوب، **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي**، مجلة البشائر الاقتصادية، أفريل 2016.

41-جوزيف. س. ناي. **مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة:** محمد توفيق البجيرمي. الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003

42- دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا. **التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين.** ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى. سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2001.

43-كاظم هاشم نعمة. **سياسة الكتل في آسيا.** الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997.

44-محمد السيد سليم، نيفين مسعد. **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا.** الطبعة الأولى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، 1997.

45-محمد السيد سليم. **آسيا و التحولات العالمية.** مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998.

46-ـــــ. تحليل السياسة الخارجية. الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، 2001.

47-محمود عبد الفضيل. **العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**. الطبعة الأولى، مركز دراسات ا لوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.

48-نورهان الشيخ: **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية .** الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

49-علا عبد العزيز(محرر). **الحركات الإسلامية في آسيا**. الطبعة الأولى، مركز الدراسات الآسياوية، القاهرة، 1998.

50-وليد عبد الحي و آخزون. **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**. الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2002.

51-بريس هارلاند. **" من أجل صين قوية".** السياسة الدولية: عدد 107، 1994

52- جمال مظلوم. **" التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شنغهاي".** السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006، السنة الثانية و الأربعون 2006.

53-سونج بوم آهن. **" الصين كرقم واحد".** الثقافة العالمية: عدد 114، سبتمبر- أكتوبر 2002.

54-عدنان الهياجنة. **" الحرب على العراق و توازن القوى الدولي".** في: مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير. إصدارات البيان، 2004.

55-عبد العزيز حمدي عبد العزيز. **" قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا"**.السياسة الدولية: عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001.

56-محمد نعمان جلال. **" تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد"**. السياسة الدولية: عدد 152، أفريل 2003.

57-هشام الصادق.**"العلاقات الهندية الصينية: قمة الانفراج التاريخية"**. السياسة الدولية: العدد153 ،جويلية2003

58- الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية. الجزء رقم 15.، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999.

59- شيماء عاطف الحلواني. **"دبلوماسية الصين الجديدة"**. في:
http://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2001/1/1 / Read

60-**"المشاكل التجارية الصينية الأوروبية". في:**
http://arabic.cri.cn/189/2006/06/09/84@57129.htm

61-**"منتدى الصين إفريقيا: فضاء لتعزيز العلاقات".**في:
http://arabic.cri.cn/189/2006/11/05/83@65700.htm

62-" **الإسراع بخطوات التجارة الصينية الإفريقية بالمنفعات المتبادلة والأرباح للجميع ".**
في:http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/4995851.html

63- Arthur A nderssen.. **International investment toward the year 2002**. New York: United Nations publications. 1998.

64Isabelle Cordonnier. **''L'inde et la chine: la révalité de deux titans''**. Défense Nationale. 55 année,n° 10,octobre 1997.

65-**Les principes de la politique étrangère de la chine**.
« http://french.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm ».